دليل مراقبي الانتخابات لأمد طويل
المراقبة ما بعد يوم الانتخابات

مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان

osce
ODIHR

من منشورات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR) والتابع لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE)
ul.Miodowa 10, 00-251 Warsaw, Poland
www.osce.org/odihr
© OSCE/ODIHR 2012

جميع الحقوق محفوظة. يمكن استعمال محتوى هذا المنشور ونسخه بحرية لأغراض تعليمية وغير تجارية، على أن تتلازم كلّ عملية نسخ مع إشارة إلى مصدر المنشورات، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ISBN 978-92-9234-838-0

التصميم من: Nona Reuter
طبع في بولندا من POLIGRAFUS Jacek Adamiak

دليل مراقبي الانتخابات لأمد طويل

المراقبة ما بعد يوم الانتخابات

المحتويات

	تمهيد	6
	مقدّمة	8
1	معلومات سريعة لبدء عمل المراقبين لأمد طويل	12
	أ. لمحة عامة عن مسؤوليات المراقبين لأمد طويل	12
	ب. التوجيه والإيجاز	13
	ج. توزيع المراقبين والشؤون اللوجستية والموارد التشغيلية	13
	د. السلامة والأمن	15
	ه. مدوّنة سلوك مراقبي مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان	16
	و. مبادئ توجيهية أخرى للمراقبين لأمد طويل	17
2	دور المراقبين لأمد طويل في مراقبة الانتخابات	19
	أ. بناء اتصالات	19
	ب. إدارة الانتخابات	20
	ج. الشكاوى والطعون	21
	د. قوائم الناخبين	22
	ه. تسجيل المرشحين	24
	و. الحملة الانتخابية	25
	ز. الإعلام	28
	ح. الجنسانية	29
	ط. الأقليات الوطنية	29
3	إعداد التقارير	30
4	التحضير لوصول المراقبين لأمد قصير	33
	أ. مسؤوليات الفريق الأساسي	34
	ب. مسؤوليات المراقبين لأمد طويل: وضع خطة توزيع على المناطق	35
	ج. مسؤوليات المراقبين لأمد طويل: إيجاز المراقبين لأمد قصير	37
	د. مسؤوليات المراقبين لأمد طويل: تقارير المراقبين لأمد قصير	38
	ه. مسؤوليات المراقبين لأمد طويل: سكن المراقبين لأمد قصير	39
	و. مسؤوليات المراقبين لأمد طويل: توظيف مساعدي المراقبين لأمد قصير	40

ز. مسؤوليات المراقبين لأمد طويل: تنسيق المراقبين لأمد قصير في يوم الانتخابات 41
ح. مسؤوليات المراقبين لأمد طويل: المراقبون لأمد قصير للجمعيات النيابية والموظفين على المستوى المحلي 42

5 الإدارة والمالية 44

6 دور المراقبين لأمد طويل في إنهاء أعمال البعثة 47

أ. اجتماعات المتابعة والوداع 47
ب. إنهاء أعمال البعثة الإدارية 47

الملاحق 49

الملحق أ قائمة مرجعية بالمهام والمسؤوليات الرئيسية للمراقبين لأمد طويل 50
الملحق ب قائمة مرجعية بمهام المراقبين لأمد طويل تحضيرًا لوصول المراقبين لأمد قصير 52
الملحق ج نقاط الاستفسار المقترحة للجان الانتخابية 54
الملحق د نقاط الاستفسار المقترحة حول تسجيل الناخبين 56
الملحق ه نقاط الاستفسار المقترحة للأحزاب السياسية والمرشحين 57
الملحق و نقاط الاستفسار المقترحة للمنظمات غير الحكومية والمراقبين المحليين 59
الملحق ز نقاط الاستفسار المقترحة لوسائل الإعلام 61
الملحق ح المبادئ التوجيهية حول التعامل مع الإعلام 63
الملحق ط نموذج التقرير الأسبوعي المقترح للمراقبين لأمد قصير 65
الملحق ي نموذج التقرير العاجل المقترح للمراقبين لأمد طويل 67
الملحق ك نموذج تقرير ملفات القضايا المقترح للمراقبين لأمد طويل 68
الملحق ل نموذج التقرير النهائي المقترح للمراقبين لأمد طويل 70
الملحق م نموذج قسيمة الدفع 72
الملحق ن الالتزامات المحددة الخاصة بالانتخابات الواردة في وثيقة كوبنهاغن لمنظمة الأمن والتعاون لعام 1990. 73

تمهيد

يعتبر مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومقرّه وارسو المؤسسة الرئيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون وحمايتها. وترتكز صلاحيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بشكل رئيسي على تعزيز الانتخابات الديمقراطية. ولهذه الغاية، وضع المكتب مجموعة من البرامج الخاصة بالانتخابات وأصبح خلال العقد الأخير الوكالة الدولية الرئيسية لمراقبة الانتخابات في المنطقة.

فالانتخابات لا تقتصر على حدث يجري في يوم واحد. ومن الأهمية بمكان أن تأخذ بعثة مراقبة الانتخابات في الحسبان جميع العناصر التي تؤدّي مجتمعة إلى إجراء عملية انتخابية ديمقراطية: إدارة محايدة ومحترفة للانتخابات؛ تسجيل فعّال للناخبين والمرشحين؛ حملة انتخابية تتمتّع بإمكانية النفاذ إلى وسائل الإعلام وترتكز على الحريات الأساسية شأن حرية التعبير والتجمّع والتنظيم؛ إجراءات موثوقة يوم الانتخابات تسمح لجميع الناخبين المؤهلين بالإدلاء بأصواتهم من دون معوّقات وبحرية بعيداً عن أيّ شكل من أشكال الترهيب؛ احتساب الأصوات وإحصاؤها بنزاهة وشفافية ودقة؛ فضلاً عن إجراءات سهلة لتقديم الشكاوى والطعون. وتعتبر جميع هذه المسائل محور اهتمام المراقبين لأمد طويل.

ويكمّل هذا الدليل المخصص للمراقبين لأمد طويل دليل مراقبة الانتخابات لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان المتوفّر حاليًا بنسخته الخامسة. وقد تمّ إعداد هذا الدليل لتسهيل الدور المحدد للمراقب لأمد طويل في سياق بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويضطلع المراقب لأمد طويل بدور فريد في مثل هذه البعثات حيث يتكوّن هدفها من شقّين. في الواقع، يتعيّن على المراقبين لأمد طويل جمع معلومات واستنتاجات خاصة بالانتخابات من المنطقة التي يتولّون مراقبتها وتحليلها وإعداد تقارير فيها، كما يجب أن يمهّدوا الطريق أمام توزيع المراقبين لأمد قصير. يتمّ توزيع المراقب لأمد قصير لفترة زمنية محدودة، وبالتالي يعتبر عمله حاسمًا في تعظيم مساهمة المراقبين لأمد قصير من خلال تقديم إيجاز معمّق واستخلاص المعلومات بدقة وتوفير الدعم اللوجستي الضروري. وبالتالي يتطلّب دور المراقب لأمد طويل مروحة واسعة من المهارات التحليلية والتنظيمية.

وتقع على عاتق المراقبين لأمد طويل مسؤولية هامة أخرى حيث يمثّلون بعثة مراقبة الانتخابات لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في المناطق، وعليه فإنّهم يضطلعون بدور السفراء لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشكل عام. لذلك من الأهمية بمكان أن يؤدي المراقبون لأمد طويل مهامهم وفق أعلى المعايير المهنية وأن يلتزموا بصرامة بمدّونة سلوك المراقبين. كما يعتبر دور المراقب لأمد طويل حاسماً لضمان تقييم موثوق وموضوعي ومحترف للانتخابات.

إلاّ أنّ عمل المراقب لأمد طويل صعب إنما مغنٍ في الوقت نفسه. وتسمح صفة المراقب لأمد طويل بنقل واقع العملية الانتخابية خلال سيرها على المستوى المحلي ومشاهدة النوعية الخاصة لبيئة ما قبل الانتخابات في غضون فترة زمنية مكثفة المهام. ويتطلّب ذلك مستوى عال من التفاني للمهمة المحددة. وأتمنى لجميع المراقبين لأمد طويل النجاح في أداء مهامهم وأشكرهم جميعًا على التزامهم. وآمل أن يسهّل هذا الدليل عملهم ويساعدهم على الحفاظ على مستوى عال من الاحتراف الذي يميّز مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في مجال مراقبة الانتخابات.

السفير كريستيان ستروهال

مدير مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان

مقدّمة

يقدّم هذا الدليل للمراقبين لأمد طويل لمحة عامة عن دورهم ومهامهم ومسؤولياتهم في سياق محدد من مراقبة الانتخابات وفق الإجراءات التي يعتمدها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويشكّل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان المؤسسة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون المفوّضة بإعداد تقارير حول امتثال الدول المشاركة لالتزامات منظمة الأمن والتعاون الخاصة بالانتخابات ومساعدتها على الوفاء بالتزاماتها في هذا المجال.

وشكّلت وثيقة كوبنهاغن لعام 1990 الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون الاتفاق السياسي الأوّل بين الدول لتعميم مبدأ مراقبة الانتخابات من خلال إرسال دعوة دائمة لمراقبة الإجراءات الانتخابية في كلّ من الدول المشاركة الأخرى. إنّ صلاحيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لمراقبة الانتخابات مستقاة من الفقرة 8 من وثيقة كوبنهاغن وهي مؤكّدة في ميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة، ووثيقة الاجتماع الرابع لمجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لعام 1993 (روما) ووثيقة قمة بودابست لعام 1994 ووثيقة قمة اسطنبول لعام 1999 (ميثاق الأمن الأوروبي). وإقرارًا بأنّ العملية الانتخابية حدث يستغرق أكثر من يوم واحد، قرّرت قمة بودابست لعام 1994 أنّه يتعيّن على مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان "الاضطلاع بدور معزّز في مراقبة الانتخابات قبل العملية الانتخابية وخلالها وبعدها».

وفي هذا السياق، فوّض أيضًا قرار قمة بودابست مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان إعداد دليل لتحسين التحضيرات والإجراءات الخاصة بمراقبة الانتخابات. وكانت النتيجة إصدار مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان دليل مراقبة الانتخابات– للمرة الأولى عام 1996 - وهو دليل يحدّد المنهجية الشاملة لمراقبة الانتخابات لأمد طويل، كما يعرّف عن مقاربة منظمة الأمن والتعاون لهذا النشاط على مدى عقد من الزمن. وسمحت هذه المنهجية لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بتجاوز التقييم غير الكامل للانتخابات الذي كان سائدًا في تسعينيات القرن الماضي والذي غالبًا ما كان يتّسم ببيانات انطباعية تركّز بشكل شبه حصري على يوم الانتخابات فقط.

ونتيجة لذلك، أصبح اليوم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان قادرًا على مواءمة تعقيد العملية الانتخابية مع نهج مراقبة متسق وذي هيكلية ومتعدد الأبعاد يغطّي جميع العناصر الرئيسية. وتعتبر المراقبة لأمد طويل أساسية لهذه المنهجية. لذلك، تغطّي تقارير المراقبين لأمد طويل فعالية إدارة الانتخابات وحيادها، وتنفيذ القوانين والأنظمة الانتخابية وطبيعة الحملة وحماية الحقوق المدنية والسياسية ذات الصلة. ويسمح وجود المراقبين لأمد طويل بإجراء مراقبة معمّقة لفترة ما قبل الانتخابات وما بعدها مباشرة، حيث يضطلع المراقبون لأمد طويل بدور محوري في تمكين مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان من متابعة العملية الانتخابية برمتها وإعداد تقارير عنها. ويركّز نهج مراقبة

الانتخابات الخاص بمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان على العملية الانتخابية وإجراءاتها وهو يهتمّ فقط بنتائج الانتخابات ومدى تعميمها بنزاهة ودقة وشفافية وفي الوقت المحدد.

وفي حين يُعتبر المراقبون لأمد قصير الموارد الأساسية لبعثة مراقبة إجراءات اليوم الانتخابي وتقييمها، يضطلع المراقبون لأمد طويل بدور رئيسي في ضمان مراقبة يوم الانتخابات بشكل فعّال. وفي يوم الانتخابات، يتمّ توزيع المراقبين لأمد قصير على مستوى الدولة ويقومون بملء النماذج في كلّ من مراكز الاقتراع ومراكز احتساب الأصوات التي يزورون، فيساهمون بالتالي في وضع توصيف تمثيلي إحصائي لنشاط مراكز الاقتراع في أنحاء الدولة. وتقع على عاتق المراقبين لأمد طويل مسؤولية كبيرة ألا وهي دعم هذه الأنشطة من خلال تخطيط وصول المراقبين لأمد قصير وإيجازهم وتوزيعهم على المناطق واستخلاص المعلومات منهم.

Urdur Gunnarsdottir

ويرسل المراقبون عبر الفاكس نماذج المراقبة التي أوردوا فيها ملاحظاتهم إلى المركزّ الرئيسي للبعثة طوال اليوم الانتخابي. وخلال الانتخابات النيابية في مارس 2006 في أوكرانيا، تمّ إرسال أكثر من 4.000 نموذج من العدد نفسه تقريبًا من مراكز الاقتراع.

وفي كلّ مرّة يقوم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بتوزيع بعثات لمراقبة الانتخابات، تتمّ دعوة كلّ من الدول المشاركة الـ56 - باستثناء الدولة المضيفة - إلى دعم المراقبين للأمدين الطويل والقصير على السواء. وعلى غرار المراقبين لأمد طويل، يطلب مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان دعم الأشخاص الذين يتمتعون بخبرة في إدارة الانتخابات وأصحاب الخبرة القانونية المتصلة بالانتخابات و/أو بمن له تجربة مقارنة في مجال المراقبة. ويتعيّن على المراقبين لأمد طويل أن يكونوا قادرين على إجراء تحليل مستقل، والحفاظ على علاقات موضوعية لفترة زمنية مطوّلة مع السلطات البلدية أو الإقليمية، ومسؤولي الانتخابات، وممثلي الأحزاب السياسية والمرشحين، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

كما ينفّذ المراقبون لأمد طويل مهامهم تحت إشراف رئيس بعثة مراقبة الانتخابات[1] الذي يتمّ تعيينه من جانب مدير مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويتولّى رئيس البعثة مسؤولية العمل اليومي مع بعثة مراقبة الانتخابات بالتعاون الوثيق مع قسم الانتخابات في مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويمثّل رئيس قسم الانتخابات المدير في جميع المسائل المرتبطة بالانتخابات. ويضطلع مستشار الانتخابات لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان المكلّف بمراقبة انتخابات محددة بمهمة مسؤول الارتباط الدائم بين بعثة مراقبة الانتخابات ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في وارسو.

1 أما رئيس بعثة مراقبة الانتخابات لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، المشار إليه في هذه الوثيقة برئيس البعثة، فيجب ألا يتمّ الخلط بينه وبين رؤساء الفرق الميدانية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون، والتي تعمل وفق اختصاصات منفصلة خاصة بها.

Urdur Gunnarsdottir

لم يستخدم جميع الناخبين خيار الاقتراع السري خلال الانتخابات النيابية لعام 2004 في كازاخستان.

وبالإضافة إلى رئيس البعثة، يتكوّن الفريق الأساسي لبعثة مراقبة الانتخابات من: نائب الرئيس، ومحلّل الانتخابات، والمحلّل السياسي، والمحلّل القانوني، والمحلّل الإعلامي، والمحلّل الإحصائي، والخبير اللوجستي، ومسؤول المالية، ومسؤول الارتباط البرلماني، ومنسّق المراقبين لأمد طويل والخبير الأمني. وفي بعض الأحيان، يمكن أن يضمّ الفريق الأساسي محللين إضافيين يتوليان إجراء تحليل مركّز للقضايا المتعلّقة بالجنسانية والأقليات الوطنية. ويتواصل الفريق الأساسي مع السلطات المركزية للدولة المضيفة ويقدّم رؤية شاملة عن الوضع على المستوى الوطني. كما يتواصل مع ممثلي الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون ومراقبين برلمانيين آخرين يتولون بانتظام مهام المراقبة في إطار مراقبة الانتخابات الخاص بمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لتشكيل بعثة دولية لمراقبة الانتخابات.[2] ويُعتبر المراقبون لأمد طويل جهة الاتصال الأساسية لجميع المراقبين لأمد قصير حين يتمّ توزيعهم ميدانيًا، بمن فيهم المراقبين البرلمانيين، كما يقدّمون إيجازات محلية لإطلاق جهود المراقبة في سياق إقليمي/محلي.

وبدوره، يُعتبر منسّق المراقبين لأمد طويل جهة الاتصال الرئيسية للمراقبين لأمد طويل حيث يقدّم التوجيه والمساعدة والإرشادات. ويمكن للمحللين في الفريق الأساسي أن يقدّموا المشورة للمراقبين لأمد طويل حول قضايا محددة لمتابعتها في المناطق على أساس الاستنتاجات التي جرى التوصّل إليها على المستوى الوطني.

وتولي منهجية مراقبة الانتخابات الخاصة بمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان أهمية خاصة للاستنتاجات الجماعية نسبة إلى الاستنتاجات الفردية. ويسمح توزيع المراقبين لأمد طويل الذي يجري على شكل فرق متعددة الجنسية مكوّنة من مراقبين اثنين قبل ستة أسابيع من يوم الانتخابات عادة، بإرساء حضور واسع في المناطق لبعثة مراقبة الانتخابات على امتداد العملية الانتخابية. وتضمن تقارير المراقبين لأمد طويل قدرة بعثة مراقبة الانتخابات على الأخذ في الاعتبار التوجّهات والتطوّرات في مختلف مناطق الدولة حيث تستعرض التقييم الإجمالي للعملية الانتخابية.

وفي حين يعتبر عمل المراقب لأمد طويل مجزيًا، إلاّ أنّه في الوقت نفسه تجربة متطلّبة وصعبة تستلزم التفاني والمثابرة. ويتعيّن على المراقبين لأمد طويل تنفيذ مهامهم بأعلى درجات الموضوعية والاحتراف. كما لا بد أن يكونوا قادرين على العمل بدرجة كبيرة من المرونة والمبادرة ضمن الإطار العام الذي وضعته بعثة مراقبة الانتخابات. ويُطلب من المراقبين لأمد طويل رفع تقارير منتظمة إلى رئيس البعثة من خلال منسّق المراقبين لأمد طويل. وقد يواجه المراقبون لأمد طويل ظروفًا معيشية وظروف عمل قاسية. وسيساند كلّ فريق من المراقبين لأمد طويل مترجم فوري وسائق.

2 ويلتزم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بالتعاون مع الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي وفي بعض الأحيان الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمالي الأطلسي وربما تكتلات نيابية أخرى ترغب في الانضمام إلى بعثة دولية لمراقبة الانتخابات في إطار منهجية مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لمراقبة الانتخابات.

وبصفتهم ممثلي بعثة مراقبة الانتخابات في الميدان، قد يتلقى المراقبون لأمد طويل أسئلة من وسائل الإعلام المحلية. وفيما يشكّل رئيس البعثة وممثّله المحدد العضوين الوحيدين من بعثة مراقبة الانتخابات المخوّلين التعليق على العملية الانتخابية أو مضمون استنتاجات البعثة، يمكن في بعض الأحيان للمراقبين لأمد طويل إعطاء معلومات عامة حول دور المراقبين.

يوفّر دليل مراقبة الانتخابات لمحة عامة شاملة عن منهجية مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لمراقبة الانتخابات.

لقد قامت الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون بمجموعة واسعة من الالتزامات لدعم الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، وتتعلّق معظم هذه الالتزامات بالفقرات الخاصة بالانتخابات تحديدًا والواردة في وثيقة كوبنهاغن (الفقرات 6-8).[3] ولكي تتمكّن دول منظمة الأمن والتعاون من مواءمة عملياتها الانتخابية مع التزامات منظمة الأمن والتعاون بشكل وثيق، تقدّم منهجية مراقبة الانتخابات لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان للدول المشاركة توصيات موثوقة وبناءة على أساس حقائق راسخة. وتعتبر المعلومات التي يوردها المراقبون لأمد طويل في تقاريرهم عنصرًا مهمًا في إعداد التوصيات التي سوف تساعد الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون على الوفاء بالتزاماتها.

ويكمّل هذا الدليل الخاص بالمراقبين لأمد طويل دليل مراقبة الانتخابات،المتوفّر اليوم بنسخته الخامسة (2005) وبثماني لغات.[4] ويغطّي هذا الدليل مروحة واسعة من الحالات التي يمكن أن تنشأ في الميدان، من دور المراقبين لأمد طويل في العملية الانتخابية الشاملة إلى المسائل الإدارية واللوجستية والأمنية.

وتتضمّن منشورات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الأخرى[5] التي تعطي توجيهات مفصّلة ومتخصصة لأعضاء بعثات مراقبة الانتخابات:[6]

- المبادئ التوجيهية حول التحليل الإعلامي خلال بعثات مراقبة الانتخابات (يصدر قريبًا، 2007)؛
- دليل رصد مشاركة المرأة في الانتخابات (2004)؛
- المبادئ التوجيهية لمراجعة الإطار القانوني للانتخابات (2001)؛
- المبادئ التوجيهية لمساندة مشاركة الأقليات الوطنية في العملية الانتخابية (2001)؛
- وتسوية النزاعات الانتخابية في منطقة منظمة الأمن والتعاون. نحو نظام قياسي لرصد النزاعات الانتخابية (2000).

3 كما أنّ غالبية الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون أعضاء أيضًا في مجلس أوروبا وبالتالي فهي ملزمة بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. فضلًا عن ذلك، صادقت معظم الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهو معاهدة لحقوق الإنسان خاصة بالأمم المتحدة.

4 الألبانية والإنكليزية والفرنسية والجورجية والرومانية والروسية والصربية والأوكرانية.

5 جميع هذه المنشورات متوفّرة على الموقع الإلكتروني لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (www.osce.org/odihr) ويمكن طلب نسخ ورقية عبر الرسالة الإلكترونية إلى العنوان التالي publications@odihr.pl.

6 كما تتوفّر معلومات وتحليلات محددة أخرى بنسخ ورقية تحمل عنوان "المعايير والالتزامات الدولية حول الحق في انتخابات ديمقراطية: دليل عملي لأفضل الممارسات في الانتخابات الديمقراطية" و"الالتزامات الحالية للانتخابات الديمقراطية لدى الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون: تقرير حول تقدّم العمل" (متوفّر على العنوان التالي www.osce.org/odihr)

1

معلومات سريعة لبدء عمل المراقبين لأمد طويل

باتجاه عقارب الساعة من اليسار: المراقبون لأمد طويل يحضرون اجتماعات استخلاص المعلومات مع الفريق الأساسي عقب الانتخابات الرئاسية في مارس 2006 في بيلاروسيا؛ ممثلون عن الأحزاب السياسية يحتسبون الأصوات في مركز لاحتساب الأصوات في تيرانا بعد الانتخابات البلدية التي جرت في فبراير 2007 في ألبانيا؛ فاليري شايروكوف (إلى اليمين) من أوكرانيا تتبع صندوق الاقتراع المتنقّل إلى منزل أحد الناخبين المعوّقين في موسكو خلال الانتخابات الرئاسية في روسيا عام 2004؛ تجمّع انتخابي في روما قبيل الانتخابات البرلمانية في أبريل 2006 في إيطاليا.

يقدّم هذا الفصل لمحة عامة عن المعلومات المهمة للمراقبين لأمد طويل. وهو يحدّد مهام المراقبين الأساسية ويشرح ما الذي يجب أن يتوقعوا بعد وصولهم إلى الدولة، ويوفّر بعض التوجيهات العامة حول كيفية العمل ويضع قواعد السلوك الأساسية التي يجب أن يلتزموا بها. وتشرح الفصول اللاحقة هذه المسائل وتوفّر معلومات محددة بشكل أكبر لتوجيه المراقبين لأمد طويل في عملهم. ويجب أن يستشير المراقبون لأمد طويل منسّق المراقبين لأمد طويل في حال الشك أو الحاجة إلى مشورة.

أ. لمحة عامة عن مسؤوليات المراقبين لأمد طويل

خلال عمل بعثة مراقبة الانتخابات، يتوقّع عادة من المراقبين لأمد طويل أداء المهام التالية:[7]

- مراقبة فعالية **إدارة الانتخابات** وحيادها وتقييمها وإعداد تقارير بها خلال فترة ما قبل الانتخابات وفي يوم الانتخابات والأيام التي تليه؛
- مراقبة البيئة السياسية ما قبل الانتخابات وجميع جوانب **الحملة الانتخابية** وتقييمها وإعداد تقارير بها بما في ذلك احترام الحقوق المدنية والسياسية ومدى خلو العملية الانتخابية من أشكال الترهيب؛
- مراقبة **معالجة الشكاوى والطعون الانتخابية** وتقييمها وإعداد تقارير بها؛

7 ويمكن الاطلاع على القوائم المرجعية للمهام الرئيسية في الملحقين أ وب. ويمكن أن يطلب من المراقبين لأمد طويل أداء مجموعة من المهام الأخرى، بحسب متطلبات بعثة مراقبة الانتخابات المحددة.

- مراقبة قضايا أخرى متعلّقة بالانتخابات شأن **مشاركة المرأة وإشراك الأقليات الوطنية وإمكانية وصول الناخبين المعوّقين إلى مراكز الاقتراع** وتقييمها وإعداد تقارير بها؛
- إعداد **خطة توزيع** محلية للمراقبين لأمد قصير الذين سيتولون مهامهم في منطقة مسؤوليتهم؛
- إجراء **ترتيبات لوجستية** لتوزيع المراقبين لأمد قصير في مناطق مسؤولياتهم؛
- تقديم **إيجاز سياسي وانتخابي واستخلاص للمعلومات على مستوى المناطق** للمراقبين لأمد قصير؛ و
- **إدارة الموظفين والموارد المالية والمادية** بشكل فعّال ووفق إجراءات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وأنظمته.

ب. التوجيه والإيجاز

عند وصول المراقبين لأمد طويل إلى الدولة التي ستجري فيها الانتخابات، يتعيّن عليهم قضاء يوم أو يومين في العاصمة في المركزّ الرئيسي لبعثة مراقبة الانتخابات قبل توزيعهم على مناطق مسؤولياتهم. وخلال هذه الفترة سيقومون بما يلي:

- الاجتماع مع الفريق الأساسي والمراقبين الآخرين لأمد طويل؛
- التعرّف إلى زميلهم المراقب لأمد طويل في الفريق والاطلاع على منطقة مسؤولياتهم؛
- التآلف مع خطة عمل بعثة مراقبة الانتخابات وأولوياتها وجدولها الزمني؛
- الحصول على إيجاز شامل عن السياق العام للانتخابات والإطار القانوني والنظام الانتخابي والخلفية السياسة والبيئة الإعلامية وقضايا الأقليات والجنسانية؛
- الحصول على رزمة إيجازات تتضمّن معلومات إضافية ووثائق عن الخلفية؛
- الحصول على توجيهات حول مهام إعداد التقارير والمهام الإدارية التي يتولاها المراقبون لأمد طويل؛
- تلقي أموال وأجهزة تشغيلية؛
- الحصول على إيجاز أمني؛

سيتمّ توزيع المراقبين لأمد طويل على مناطق مسؤولياتهم بعد تلقيهم الإيجاز في العاصمة؛ وسيحجز الموظفون مساكن مؤقتة في المكاتب الرئيسية لبعثة الانتخابات للمراقبين لأمد طويل بحسب مناطق مسؤولياتهم ويجرون الترتيبات اللازمة لسفرهم. وتختلف الترتيبات المحددة بين بعثات مراقبة الانتخابات، لكنّه سيتمّ إيجاز المراقبين لأمد طويل وفقًا لها.

ج. توزيع المراقبين والشؤون اللوجستية والموارد التشغيلية

ستتولّى بعثة مراقبة الانتخابات ترتيب **وثيقة الاعتماد** لكلّ مراقب لأمد طويل من حكومة الدولة المضيفة. وعند الإمكان، سيتمّ منح الاعتماد للمراقبين لأمد طويل قبل توزيعهم على مناطق مسؤولياتهم. وتوفّر

عادة بعثات مراقبة الانتخابات أيضًا **بطاقات تعريف عن العمل** للمراقبين لأمد طويل.

ويتمّ تكليف المراقبين لأمد طويل بالعمل في فرق مؤلفة من مراقبين اثنين وكقاعدة عامة يتكوّن كلّ فريق من المراقبين لأمد طويل من مواطنين من مختلف الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون. وعند الإمكان، تتكوّن فرق المراقبين لأمد طويل من رجل وامرأة. ومن باب الوضوح، ولكي تعمل فرق المراقبين لأمد طويل بفعالية، يجب على الشركاء بناء علاقة عمل تعاونية ومحترفة. ولا بد من رفع الصعوبات إلى منسّق المراقبين لأمد طويل بشكل دقيق.

Urdur Gunnarsdottir

ويمكن للمراقبين أحيانًا أن يسافروا آلاف الكيلومترات، في أماكن نائية عادة، خلال أعمال المراقبة. وهذه السيارة قرّرت التوقف في كفيمو كارتلي خلال الانتخابات البلدية في أكتوبر 2006 في جورجيا.

ولا تتضمّن موازنات بعثات مراقبة الانتخابات مخصصات مالية **لمكاتب المراقبين لأمد طويل**. لذلك يتعيّن على المراقبين لأمد طويل العمل خارج أماكن إقامتهم. كما يجب عليهم بالتالي اختيار أماكن إقامة يمكن أن تكون بمثابة مكاتب لهم ولموظفيهم ويسعهم عقد الاجتماعات فيها. ولطالما اختارت فرق المراقبين لأمد طويل تشاطر أماكن سكن تتضمّن مساحة مشتركة يمكن استعمالها كمكتب ولكن يبقى ذلك خيارًا شخصيًا.

يحصل عامة كلّ فريق من المراقبين لأمد طويل **على حاسوب محمول وهاتف جوّال**. ويحبّذ العديد من المراقبين لأمد طويل استقدام هواتفهم الجوالة وحواسيبهم المحمولة الخاصة. غير أنّه يتعيّن عليهم الحصول على تأمين خاص لأيّ أجهزة شخصية حيث لا يمكن لبعثة مراقبة الانتخابات إعادة نفقات المراقبين لأمد طويل جّراء أيّ ضرر قد يصيب أجهزتهم الشخصية أو خسارة تلحق بها.

سوف تخصص بعثة مراقبة الانتخابات **مترجمًا فوريًا** لكلّ فريق وتستخدمه بموجب عقد قصير الأمد (يقرّر كلّ فريق ما إذا كان يرغب في تمديد فترة العقد أو استخدام مترجم آخر). وتعتمد مراقبة الانتخابات على مروحة واسعة من المهارات والخلفيات المهنية، وعلى الرغم من أنّ المهارات اللغوية مفيدة ويمكن أن تشكّل محط تركيز، إلاّ أنّ عددًا من المراقبين لن يجيد لغة الدولة المضيفة. ومن جهته، يجب أن يجيد المترجم الفوري بشكل جيّد اللغة الإنكليزية وأن يتمتع أيضًا بمهارات التواصل الضرورية لتمثيل المراقبين لأمد طويل في الاجتماعات بشكل محترف. كما ينبغي أن يؤدي المترجم الفوري دور المساعد المحلي لفريق المراقبين لأمد طويل وفي أفضل الحالات من المستحسن أن يتمتع بمعرفة عامة جيدة بالمنطقة والبيئة السياسية العامة. ويجب أن يكون المترجمون الفوريون متوفرين طوال الفترة المطلوبة وأن يبدوا استعدادًا للعمل لساعات طويلة عند الضرورة. كما سيكون من المفيد أن يتمتع المترجم الفوري بالقدرة على ترجمة مواد خطية وأن يجيد استعمال الحاسوب باللغة الإنكليزية واللغة المحلية على السواء.

وسوف تؤمّن بعثة مراقبة الانتخابات **سائقًا** لكلّ فريق من المراقبين لأمد طويل بموجب عقد قصير الأمد (وسيقرر كلّ فريق تمديد فترة العقد أو استخدام سائق آخر). ويتوقّع من السائقين المخصصين للمراقبين لأمد طويل أن يقودوا سياراتهم الخاصة. وليس مهمًا فقط تقييم خبرة السائق وموثوقيته وكفاءته بل أيضًا الحالة العامة للسيارة المستعملة وموثوقيتها وخصائص السلامة المتوفرة. ويجب أن يتأكّد المراقبون لأمد طويل من أنّ سائقهم يحمل رخصة قيادة وبوليصة تأمين. وتتضمّن الرسوم المدفوعة للسائقين بدل استعمال السيارة. كما سيحصلون على بدل لرسوم الوقود. ومن المفيد أيضًا أن يجيد السائق بعض الشيء اللغة الإنكليزية واستعمال الهاتف الجوّال.

ولا بد من التركيز على ضرورة أن ينتهج المترجم الفوري والسائق على حدّ سواء سلوكًا موضوعيًا ومحايدًا. فمراقبة الانتخابات نشاط حيادي. وفي حين يتمتع موظفو المساندة المتعاقَد معهم بكامل الحق في إبداء آرائهم الخاصة، غير أنّه يجب ألا يدعموا بشكل فاعل أو علانية أيّ حزب سياسي أو مرشح خلال مساندتهم لبعثة المراقبة.

ويحصل المراقبون لأمد طويل على **مخصصات** لتغطية نفقاتهم التشغيلية. وتتضمّن النفقات المسموحة عادة رواتب المترجم الفوري والسائق وإمدادات المكتب وتكاليف الاتصالات الرسمية ومدفوعات أخرى حظيت بالموافقة المسبقة من المسؤول المالي في المركز الرئيسي للبعثة.[8] ويتولّى كلّ مراقب لأمد طويل تغطية نفقاته الخاصة على المسكن والوجبات والمصاريف النثرية من الأموال التي توفّرها حكومته. وسوف تغطّي بعثة مراقبة الانتخابات فقط التكاليف الإضافية للسفر داخل الدولة وإقامة المراقبين لأمد طويل حين يطلب منهم حضور إيجازات مؤقتة في العاصمة أو عندما يطلب منهم البقاء لليلة واحدة لتغطية مناطق نائية ضمن منطقة مسؤوليتهم. ويجب أن تتمّ الموافقة على الإقامة لليلة واحدة بشكل مسبق.

ومن المفيد للمراقبين لأمد طويل الاطلاع جيّدًا على عقود مساعديهم. كما أنّ المراقبين لأمد طويل مسؤولون عن رفع تقارير دقيقة حول ساعات العمل والمسافات التي يتمّ اجتيازها بشكل دقيق والتأكد من جهة أخرى من التعويض بدقة على أيّ ساعات عمل إضافية أو غير متوقعة.

د. السلامة والأمن

يولي مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان أهمية قصوى لسلامة موظفيه وأمنهم. وعليه، يجب ألا يجازف المراقبون لأمد طويل ومساعدوهم في الحالات التي لا تستدعي ذلك كما ينبغي أن يتلافوا أيّ أحداث يمكن أن تعرّضهم للعنف أو المضايقات العامة. وسوف تطلع بعثة مراقبة الانتخابات المراقبين لأمد طويل على الوضع الأمني العام في الدولة فضلًا عن أي تهديدات معيّنة قد تكون على علم بها.

مراقبة الانتخابات نشاط مدني. غير أنّه من الممكن أن تجري مراقبة الانتخابات في حالات ما بعد النزاع بحسب وجود بيئة آمنة مؤاتية تسمح للمراقبين ولخبراء الانتخابات بالعمل وتوفّر بيئة آمنة أيضًا تتيح إجراء عملية انتخابية مجدية. وتنتفي قيمة مراقبة الانتخابات بشكل أساسي في حال جرت الأخيرة في ظلّ أنظمة أمنية صارمة، بما فيها وجود حرس مسلّح.

8 يمكن الاطلاع على تفاصيل الإدارة المالية في الفصل 5.

ويتعيّن على المراقبين لأمد طويل اتخاذ احتياطات السلامة والأمن نفسها التي يتخذونها في بلدهم الأم أو في أي بلد آخر، إلا في ظلّ الأوضاع المتقلبة وفي الحالات السائدة ما بعد النزاعات التي تتطلّب اتخاذ احتياطات إضافية. غير أنّه يجب أن يتذكّروا دائمًا أنّ الوضع الأمني يمكن أن يتغيّر لا سيّما في ظلّ المناخ الانتخابي المتشنّج وينبغي بالتالي أن يتبعوا التوجيهات الأمنية الصادرة عن المركزّ الرئيسي لبعثة مراقبة الانتخابات.

بشكل عام يتعيّن على المراقبين لأمد طويل:

- إعلام المركزّ الرئيسي فورًا بمعلومات الاتصال بهم وبأيّ تغيير يجري عليها؛
- التواصل المباشر مع منسّق المراقبين لأمد طويل على الأقل مرّتين في الأسبوع أو بحسب التوجيهات؛
- التأكّد من أنّ شريكهم في الفريق على علم بمكان تواجدهم؛
- حمل جواز سفرهم ووثيقة الاعتماد في جميع الأوقات؛
- حمل أرقام الاتصال بموظفي المركز الرئيسي وأرقام خدمات الطوارئ المحلية في جميع الأوقات، كما يجب أن يعلموا كيف يصلون إلى المستشفيات والشرطة المحلية؛
- التأكّد من أنّ موظفي المركز الرئيسي على علم بأيّ حالات مرضية قد يعانون منها في حال الطوارئ؛
- إعداد جدول زياراتهم إلى المناطق البعيدة عن مقرهم وإعطاء نسخة عنه إلى المركز الرئيسي والحصول على موافقة مسبقة على أيّ إقامة لليلة واحدة في هذه المناطق؛
- توخّي الحذر عند حمل الأموال واستعمال مكاتب الصرافة الرسمية فقط؛
- توخّي الحذر في اختيار الأنشطة الاجتماعية والتصرّف بشكل محترف في جميع الأوقات؛
- القيام بزيارة مجاملة إلى قائد الشرطة المحلية لإعلامه بوجود مراقبين لأمد طويل وإطلاعه على أنشطتهم العامة وقرب وصول المراقبين لأمد قصير، حيث يمكن أن يكون ذلك مفيدًا جدًا في حال الحاجة إلى الاتصال بالشرطة في وقت لاحق.

وتعتبر مخاطر السلامة على الطرق من أكبر المخاطر التي يحتمل أن يواجهها المراقبون لأمد طويل. حيث قد تكون الطرق في العديد من الدول في حال سيئة لا سيّما في المناطق النائية. وتتطلّب القيادة ليلًا احتياطات إضافية و يستحسن تفاديها. ومن مسؤولية كلّ مراقب لأمد طويل التأكد من أنّ سائقه يقود دائمًا بسلامة ويلتزم بالقوانين المحلية وحدود السرعة. وتطلّب سياسة منظمة الأمن والتعاون من جميع السائقين والركاب وضع أحزمة الأمان وإنارة أضواء السيارة في جميع الأوقات. كما لا بد أن تتوفّر الإطارات و/أو السلاسل الخاصة بالثلوج عند الحاجة.

ه. مدوّنة سلوك مراقبي مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان

يتعيّن على جميع المراقبين الالتزام بمدوّنة سلوك مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وسوف يؤدي الإخفاق في تحقيق ذلك إلى سحب الاعتماد وإعادة المراقب المعني إلى بلده قبل استكمال مهام بعثة

مراقبة الانتخابات. وعلى الرغم من انطباق بعض جوانب المدوّنة على المراقبين لأمد قصير بالتحديد، إلاّ أنّ جميع المراقبين بمن فيهم المراقبين لأمد طويل وأعضاء الفريق الأساسي ملزمون بهذه الأحكام سواء كانوا قيد تنفيذ مهامهم أم لا.

مدوّنة السلوك لمراقبي مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان

سوف يلتزم المراقبون الحياد التام في تنفيذ مهامهم ولن يقوموا في أيّ وقت بالتعبير علانية عن أيّ انحياز أو تفضيل حيال السلطات الوطنية أو الأحزاب أو المرشحين أو الإشارة إلى أيّ مسألة تتعارض مع العملية الانتخابية.
كما سيتولّى المراقبون مهامهم من دون عوائق ولن يتدخّلوا في العملية الانتخابية. وقد يثير المراقبون أسئلة مع مسؤولي الانتخابات ويلفتون نظرهم إلى المخالفات ولكنّهم يجب ألا يقوموا بإعطاء أي توجيهات أو معارضة قرارات المسؤولين المعنيين.
وسيكون المراقبون في الخدمة طوال يوم الانتخابات، بما في ذلك مراقبة احتساب الأصوات وفي حال طلب منهم ذلك المشاركة في مراقبة المرحلة التالية من الإحصاء العام للأصوات.
وسيبني المراقبون جميع الاستنتاجات على ملاحظاتهم الشخصية أو على حقائق أو إثباتات واضحة ومقنعة.
ولن يدلي المراقبون بأيّ تعليقات للإعلام حول العملية الانتخابية أو مضمون ملاحظاتهم وسيقتصر أيّ تعليق يُصرّح به أمام الإعلام على معلومات عامة حول بعثة المراقبة ودور المراقبين.
كما لن يجازف المراقبون ويعرّضوا أنفسهم لأيّ مخاطر غير ضرورية أو لا مبرّر لها. وتفوق السلامة الشخصية لكلّ مراقب جميع الاعتبارات الأخرى.
وسوف يحمل المراقبون أيّ وثيقة تعريف صادرة عن حكومة الدولة المضيفة أو اللجنة الانتخابية وسيعرّفون عن أنفسهم أمام أي سلطة عند الطلب.
كما سوف يمتثلون لجميع القوانين والأنظمة الوطنية.
وسيتوخى المراقبون أعلى مستويات الحذر الشخصي والسلوك المحترف في جميع الأوقات.
كما سيشاركون في جميع اجتماعات الإيجاز واستخلاص المعلومات المطلوبة في إطار عمل البعثة ويلتزمون بخطة التوزيع وجميع التوجيهات الأخرى الصادرة عن بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

فضلًا عن ذلك وتماشيًا مع سياسة منظمة الأمن والتعاون، يحظر على المراقبين لأمد طويل وجميع موظّفي بعثة مراقبة الانتخابات الآخرين المشاركة بأي شكل من أشكال المضايقة أو التمييز على أيّ قاعدة كان. وبحسب الظروف المحلية، يمكن لبعثات مراقبة الانتخابات إصدار قواعد سلوك أخرى. وعند تواجدهم في أرجاء الدولة المضيفة، ينبغي أن يتأكّد المراقبون لأمد طويل أنّ أيًّا من أنشطتهم الشخصية أو المهنية لا تتعارض مع سمعة بعثة مراقبة الانتخابات التي تلتزم الموضوعية والاستقلالية والاحتراف والحياد.

و. مبادئ توجيهية أخرى للمراقبين لأمد طويل

بالإضافة إلى مدوّنة السلوك، تتوفّر مروحة متنوّعة من المبادئ التوجيهية العامة التي يتعيّن على المراقبين لأمد طويل الالتزام بها:

- يجب أن تتضمّن تقارير المراقبين لأمد طويل التطوّرات الإيجابية والمخالفات أو الانتهاكات على السواء ويجب أن تكون مبنية على المشاورات مع شريحة تمثيلية من الآراء. وفي حال حصول مخالفات جدية، يتعيّن على المراقبين لأمد طويل التحقيق في الظروف بشكل دقيق. وعند إعداد التقارير، ينبغي أن يرفق المراقبون لأمد طويل إثباتات حسية وبيانات مؤيدة وشهادات أو نسخ عن وثائق، عند الإمكان. ويجب أن تبيّن دائمًا تقارير المراقبين لأمد طويل بوضوح الفارق بين ما شاهده المراقبون مباشرة وما الذي ورد إليهم؛
- وفي حال رغب المراقبون لأمد طويل في التدقيق في الوثائق الرسمية، فيجب أن يجري ذلك دائمًا بحضور شخص مخوّل بعد الحصول على الإذن المناسب. يجب ألا يوقّع المراقبون لأمد طويل أبدًا على أيّ وثائق أو بيانات رسمية؛
- كما يجب ألا يقوموا بتوزيع أيّ منشورات أو كتيّبات أو أيّ مواد مكتوبة أخرى لم يوافق عليها تحديدًا رئيس البعثة؛
- وخلال العمل ضمن بعثة مراقبة الانتخابات، يجب ألا يشارك المراقبون لأمد طويل بأيّ نشاط عمل أو يتابعوا أيّ نشاط مهني سابق أو جارٍ في الدولة المضيفة؛
- كما يجب أن يستشير المراقبون لأمد طويل منسّق المراقبين لأمد طويل قبل تلقي أيّ هدايا.

2

دور المراقبين لأمد طويل في مراقبة الانتخابات

Urdur Gunnarsdottir

صوفيا بيترياشفيلي (الوسط) تترجم لمنسّقة المراقبين لأمد طويل مونيك نوبس في أحد مراكز الاقتراع في غاردباني خلال الانتخابات البلدية الجورجية في أكتوبر 2006.

يهدف الدور الأساسي لبعثة مراقبة الانتخابات إلى تقييم مدى وفاء العملية الانتخابية بالتزامات منظمة الأمن والتعاون والمعايير الدولية الأخرى للانتخابات الديمقراطية ومدى امتثال العملية للقانون المحلي. وكما يتابع الفريق الأساسي جميع القضايا الانتخابية من المركز الرئيسي لبعثة مراقبة الانتخابات، ويتابع المراقبون لأمد طويل القضايا نفسها ويقيّمونها من منظور مناطقي. توفّر الأقسام التالية توجيهات عامة وتصف القضايا الأساسية والمؤسسات التي يطلب عادة من المراقبين لأمد طويل تقييمها في منطقة مسؤوليتهم. ويجب أن يعود المراقبون لأمد طويل إلى دليل مراقبة الانتخابات لمزيد من التوجيهات الخاصة بتقييم العملية الانتخابية في منطقة مسؤوليتهم.

أ. بناء اتصالات

تعتمد فعالية المراقبين لأمد طويل على قدرتهم على بناء مجموعة واسعة من علاقات العمل مباشرة فور توزيعهم على مناطق مسؤولياتهم. وسيضم محاورو المراقبين لأمد طويل اللجان الانتخابية المحلية والسلطات المحلية والأحزاب السياسية والمرشحين أو ممثليهم وممثلي وسائل الإعلام والصحفيين والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجموعات النسائية والأقليات الوطنية. وعلى سبيل المجاملة، يتعيّن على المراقبين لأمد طويل، عند وصولهم، الاجتماع مع كبار المسؤولين المحليين شأن رئيس البلدية وحاكم المنطقة لإبلاغهم بوجودهم وإطلاعهم على مهامهم وأنشطتهم؛ غير أنّه يجب على المراقبين لأمد طويل عدم طلب المساعدة منهم في ما يخص الترتيبات اللوجستية أو القبول بأيّ عروض مساعدة. وينبغي أن يجتمع المراقبون لأمد طويل مع مروحة واسعة من المحاورين بما في ذلك عدد كبير من الأحزاب السياسية. كما يجب ألا يقتصر نطاق اجتماعاتهم على الحزب/الائتلاف الحاكم أو المعارضة.

Michaela Kuehner

ريتا سويسموث، رئيسة بعثة مراقبة الانتخابات لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى انتخابات نوفمبر 2004 في الولايات المتحدة، مجتمعة مع مارغريت ك. لوكا، أمينة المجلس الانتخابي في فيرفاكس، ولاية فيرجينيا.

ويحتمل أنّ يعطي كلّ محاور وجهة نظر ذاتية حول الانتخابات. وللمساعدة على بلورة هذه الانطباعات وبحسب ما يسمح الوقت، يتعيّن على المراقبين لأمد طويل مقابلة عدد كبير من المجموعات المهتمة أو الخبراء في المنطقة الذين يمكن أن يقدّموا أحيانًا آراء بديلة وأفكارًا أخرى. وقد تتضمّن هذه الجهات خبراء محليين ومحللين اجتماعيين أو سياسيين وممثلين عن منظمات دولية وأساتذة جامعيين وقادة طلابيين ومنظمات حقوق إنسان ونقابات ومنظمات معنية بالعمالة فضلًا عن شخصيات عامة بارزة أخرى.

وتمّ تضمين بعض المقترحات العامة حول كيفية مقاربة المراقبين لأمد طويل لمحاوريهم الرئيسيين في الملحقات. وتشكّل نقاط الاستفسار والأسئلة المقترحة في الملحقات دليلًا ومرجعًا حول النقاط ذات الصلة التي يجب متابعتها. كما يفضّل النظر في الظروف الخاصة بكلّ دولة و/أو منطقة.

تؤدي منظمات مراقبة الانتخابات المحلية دورًا مهمًا. حيث أنّه من الأهمية بمكان بناء علاقة عمل طيّبة مع منظمات ذات مصداقية والحفاظ على جهات اتصال دائمة. ويمكن لمنظمات المراقبين المحليين المستقلة أن تقدّم مجموعة وافرة من المعلومات. إلاّ أنّه من المهم التذكّر أنّ مراقبة الانتخابات المحلية تتمايز عن مراقبة الانتخابات الدولية وبالتالي يجب أن يرتسم دائمًا خط واضح بين بعثة مراقبة الانتخابات ومجموعات المراقبين المحليين.

تعمل بعثات مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمليات الميدانية لمنظمة الأمن والتعاون ذات الصلة (حيث أمكن) وفق اختصاصات مختلفة ومنفصلة ويجب بالتالي على المراقبين لأمد طويل الإضاءة على هذا التمايز أمام السلطات. ويمكن أن تكون العمليات الميدانية لمنظمة الأمن والتعاون مصدرًا قيّمًا للمعرفة والخبرة والمشورة لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ففي بعض الدول حيث تتواجد العمليات الميدانية لمنظمة الأمن والتعاون، قد يقابل المراقبون لأمد طويل موظفين ميدانيين آخرين تابعين لمنظمة الأمن والتعاون ويتوقع منهم بناء علاقات طيّبة معهم.

ب. إدارة الانتخابات

غالبًا ما تتولّى اللجان الانتخابية إدارة الانتخابات في منطقة منظمة الأمن والتعاون.[9] وبشكل عام تتمتّع اللجان الانتخابية بصلاحيات أوسع لتطبيق القوانين الانتخابية وإنفاذها وهي مسؤولة عن التحضيرات الفنية للانتخابات. وتعتبر فعاليتها عنصرًا رئيسيًا في تحديد مدى تطابق العملية الانتخابية مع التزامات منظمة الأمن والتعاون والمعايير الدولية الأخرى للانتخابات الديمقراطية. لذلك يتوقّع من المراقبين لأمد

9 في عدد من الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون، يمكن أيضًا أن تكون وزارة الداخلية مسؤولة عن سير الانتخابات على المستوى المركزي.

طويل تخصيص قسط كبير من وقتهم لتقييم أداء إدارة الانتخابات على المستوى المحلي. ويجب أن يعود المراقبون لأمد طويل إلى دليل مراقبة الانتخابات لمزيد من المعلومات حول تقييم إدارة الانتخابات.

Urdur Gunnarsdottir

كان الاختلاط الذي شاب قوائم الناخبين ووثائق التعريف جليًا في العديد من مراكز الاقتراع خلال الانتخابات البرلمانية في ألبانيا، في 3 يوليو 2005.

وتختلف تركيبة اللجان الانتخابية من دولة إلى أخرى. ففي منطقة منظمة الأمن والتعاون، غالبًا ما تتمتّع اللجان الانتخابية بهيكل تراتبي مع لجنة انتخابية مركزية تكون مسؤولة عن الانتخابات بشكل عام فضلًا عن مجموعة من اللجان الانتخابية الإقليمية و/أو البلدية ولجنة مراكز الاقتراع لكلّ مركز اقتراع. وقد تتضمّن اللجان الانتخابية أفرادًا ترشّحهم الأحزاب السياسية أو أشخاصًا من مؤسسات حكومية رئيسية. وفي بعض الأحيان، يتمّ تجميع اللجان وفق صيغة الأحزاب المتعددة وفي حالات أخرى يمكن أن تكون هذه اللجان محترفة وغير حزبية.

ومن جهته يتولّى المحلل الانتخابي في بعثة مراقبة الانتخابات مسؤولية متابعة إدارة الانتخابات بشكل رئيسي على المستوى الوطني. كما ستكون اللجان الانتخابية الإقليمية و/أو البلدية المُحاور الرئيسي للمراقبين لأمد طويل خلال مراقبتهم للانتخابات، حيث يتوقّع من المراقبين بناء علاقة عمل مع هذه اللجان. ويتعيّن على المراقبين لأمد طويل حضور اجتماعات اللجان الانتخابية قدر المستطاع لتقييم فعالية التحضيرات الفنية وكيفية تفاعل اللجان معًا والتوصل إلى قرارات ومعالجة القضايا النزاعية المحتملة. ومن المهم أيضًا فهم ما إذا كانت اللجان الانتخابية تحظى بثقة الأحزاب السياسية والمرشحين وفي حال لا معرفة أسباب ذلك. ويجب أن يحاول المراقب لأمد طويل الاجتماع مع عيّنة من لجان مراكز الاقتراع وتقييم عملها لفترة ما قبل الانتخابات.

كما ينبغي أن يقتصر دور المراقبين لأمد طويل على المراقبة وألا يقدّموا المشورة أو المساعدة للسلطات الانتخابية. إلاّ أنّه يمكن للمراقبين لأمد طويل أن يتساءلوا عن سبب معالجة قضية ما بشكل محدد أو عن سبب عدم اتباع الأنظمة الانتخابية. ولا بد أن يدرك المراقبون لأمد طويل أنّ أخطاء مسؤولي الانتخابات قد تنجم عن عدم الخبرة أو التآلف مع القانون بدلًا من نية متعمّدة في تقويض نزاهة العملية الانتخابية.

ومن المهام الإضافية المناطة بالمراقبين لأمد طويل عند الاجتماع مع اللجان الانتخابية جمع معلومات مفصّلة عن الدوائر الانتخابية ومواقع مراكز الاقتراع بهدف التمكّن من التخطيط لتوزيع المراقبين لأمد قصير بشكل فعّال.

ج. الشكاوى والطعون

تعتبر الإجراءات الفعّالة والمحايدة لتقديم الشكاوى والطعون عنصرًا أساسيًا للعملية الانتخابية الديمقراطية. لذلك يجب أن يحظى المواطنون والمرشحون والأحزاب بحق الانتصاف القانوني في حال اعتقدوا أنّ حقوقهم الانتخابية قد انتهكت. فضلًا عن ذلك، يكفي أن يكون الطرف المتضرر قادرًا على الحصول على حكم لصالحه؛ ويجب أن يكون الحكم سريعًا بما يكفي لكي يكون مجديًا في السياق

الانتخابي كما لا بد من إنفاذه بشكل فعّال. ويجب أن يعود المراقبون لأمد طويل إلى دليل مراقبة الانتخابات لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، المبادئ التوجيهية لمراجعة الإطار القانوني للانتخابات و تسوية النزاعات الانتخابية في منطقة منظمة الأمن والتعاون. نحو نظام قياسي لرصد النزاعات الانتخابية لمزيد من التوجيهات حول مراقبة إجراءات الشكاوى والطعون وتقييمها.

ويمكن أن تكون الطعون عناصر شائكة في العملية الانتخابية. وبفعل أهميتها، تهدف سياسة مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى متابعة كيفية سير إجراءات الطعون عن كثب. وتقع على عاتق المحلل القانوني لبعثة مراقبة الانتخابات مسؤولية متابعة الشكاوى والطعون بشكل رئيسي على المستوى المحلي. ويتابع المراقبون لأمد طويل هذه الإجراءات على المستويين المناطقي والبلدي.

وتختلف إجراءات الشكاوى والطعون بين دولة وأخرى. وبالعادة، يجب أن يتقدّم المدّعون بطعونهم أمام اللجنة الانتخابية قبل أن يتوجهوا إلى المحكمة. كما ينبغي أن يحرص المراقبون لأمد طويل على تقييم ما إذا كان يُنظر بصورة عامة إلى القضاء كجهاز مستقل.

في حال الطعون، يجب أن يحاول المراقبون لأمد طويل الحصول على نسخ **رسمية** عن الشكاوى من المدّعي أو من اللجنة الانتخابية، بالإضافة إلى رأي الطرفين بالمسألة موضوع الجدل. ولا بد أن يحرصوا أيضًا على حضور أيّ دورات للجنة الانتخابية الإقليمية المخصصة لمعالجة الشكاوى بالإضافة إلى إجراءات المحاكم، وعليهم أيضًا أن يقيّموا ما إذا جرت معالجة الشكوى بشكل عادل ومحايد ودقيق.

ويجب أن يتذكّر المراقبون لأمد طويل أنّ دورهم يقتصر على المراقبة. وفي حال عرض الطرف المتضرر الشكوى على المراقبين لأمد طويل، يتعيّن عليهم السعي إلى جمع الأدلة المتوفرة وإبلاغ المركز الرئيسي بها في حال بدت الشكوى جدية وقائمة على أسس صحيحة. لكنّه يجب على المراقبين لأمد طويل أن يوضّحوا لمحاورهم أنّ بعثة مراقبة الانتخابات لا تتمتّع بصلاحيات لتسوية الشكاوى أو التدخل نيابة عن الأطراف المعنية. وينبغي أن يشجّع المراقبون لأمد طويل المدّعين على اتباع الإجراءات القانونية المحلية للطعون وإبقائهم على اطلاع بأي تطوّرات. وتكمن مهمة المراقب لأمد طويل في التأكّد من اتباع الإجراءات الصحيحة ومن أنّ العملية عادلة وفعّالة ومعرفة ما هو رأي المرشحين والأحزاب السياسية بشأنها. وفي النهاية، لا بد أن يقيّم المراقب لأمد طويل إجراءات الشكاوى والطعون بالإجمال على أساس المعلومات التي يجمعها من مختلف أنحاء الدولة. ويتمّ القيام بذلك بناء على المعلومات التي يوفّرها جميع المراقبون لأمد طويل والفريق الأساسي.

د. قوائم الناخبين

تعتبر جودة قوائم الناخبين عاملًا مهمًا في تحديد الناخبين المؤهلين في يوم الانتخابات. وتسمح أيضًا قوائم الناخبين الصحيحة بمواجهة التزوير الانتخابي شأن التصويت التعددي أو التصويت بالنيابة عن أشخاص متوفين أو غير مقيمين في المنطقة. ومن خلال توفير سجل بعدد الناخبين المؤهلين، تصبح قوائم الناخبين نقطة المقارنة الأساسية عند احتساب الأصوات بعدد بطاقات الاقتراع التي تمّ إصدارها واستعمالها. لذلك يعتبر تقييم جودة قوائم الناخبين مهمة بالغة الأهمية لأي مراقب لأمد طويل. وعلى الرغم من أنّ المراقب لأمد طويل يصل غالبًا متأخرًا لمراقبة عملية تسجيل الناخبين الفعلية، إلا أنّه

يمكنه أن يعاين القوائم ويجري تقييمًا عامًا للعملية. ويجب أن يعود المراقبين لأمد طويل إلى دليل مراقبة الانتخابات لمزيد من التوجيهات حول تقييم عملية تسجيل الناخبين.[10]

ويعتبر وضع قوائم دقيقة للناخبين واحدة من أصعب المهام وأكثرها تحديًا لأيّ إدارة انتخابية، حيث نادرًا ما يكون وضع قوائم الناخبين مثاليًا. فعلى سبيل المثال، قد يتأخّر غالبًا حذف أسماء أشخاص متوفين من القوائم إلى ما بعد وقت الوفاة بكثير. ويمكن ألا تكون الإدارات في العديد من الدول في موقع يسمح لها بأن تستجيب بسرعة لتحديث قوائم الناخبين حين يغيّر بعض الأشخاص مكان إقامتهم. وتكون العملية أكثر تعقيدًا في بعض الدول حيث قد يسمح للجنود أو اللاجئين أو غير المواطنين بالاقتراع في انتخابات محددة من دون سواها، ما يتطلّب تعديل القوائم بحسب اختلاف أنواع الانتخابات.

Ulvar Gunnarsdottir

سيّدة تتحق من قائمة الناخبين في كفيمو كارتلي خلال الانتخابات البلدية في جورجيا، في 5 أكتوبر 2006.

وأيًا كانت الإجراءات الوطنية لتسجيل الناخبين، تكمن المتطلبات الأساسية في النظام الديمقراطي في ضرورة تسجيل جميع الناخبين بشكل آلي أو في توفير إجراءات تسجيل بسيطة وسهلة. وبالتالي يجب أن يكون النظام شفافًا بحيث يسمح للمواطنين والأحزاب السياسية أو أيّ جهات أخرى بالتحقق من قوائم الناخبين وتقييم دقتها. ولا بد أيضًا من وجود نظام بسيط ومعروف لتصحيح أيّ خطأ أو حذف في القائمة.

وبحسب القوانين النافذة في الدولة، يمكن أن تكون عملية تسجيل الناخبين إما فاعلة أو سلبية. في النظام الفاعل، يجب أن يتقدّم الناخبون بطلب التسجيل وإلاّ لا بد من اتخاذ خطوات إيجابية لتسجيل أسمائهم على قوائم الناخبين. وفي الدول حيث يعتبر نظام تسجيل الناخبين سلبيًا، لا يطلب من الأفراد اتخاذ أيّ خطوة بتقديرهم الخاص، بل يتمّ جمع قوائم الناخبين من السجلات المدنية التي تحفظها السلطات البلدية.

غير أنّه في العديد من الدول المشاركة، يعتبر الحفاظ على السجلات المدنية المسؤولية القانونية للمكاتب الإقليمية لمؤسسات الدولة مثل وزارة العدل. وعادة ما تكون السجلات الأساسية المستعملة خاصة بتسجيل إقامة الأفراد في منطقة معيّنة. وفي بعض الأحيان، يمكن أن تعتمد السلطات المحلية عملية تسجيل الناخبين من خلال التوجه إلى منازلهم. وفي هذه الحالة، من المفيد للمراقبين لأمد طويل تقييم معايير إدخال الأسماء في السجلات. ففي العديد من الدول المشاركة، تتطلّب القوانين من الأفراد تسجيل مكان إقامتهم لدى السلطات المحلية (غالبًا ما تكون الشرطة المحلية) ما إن ينتقلوا إلى منطقة جديدة وإلغاء تسجيلهم في المنطقة التي انتقلوا منها.

أما الفريق الأساسي والمحلل الانتخابي بالتحديد فسيكون مسؤولاً عن تقييم جودة تسجيل الناخبين ولكنّه سوف يعتمد إلى حدّ كبير على المعلومات التي يوفّرها المراقبون لأمد طويل من الميدان. وسيتمّ إيجاز المراقبين لأمد طويل حول نظام التسجيل في الدولة. كما سيُطلب منهم معاينة القوائم في المناطق وفي مراكز الاقتراع للمساعدة على تقييم مدى اتباع إجراءات التسجيل المطلوبة بشكل جدي من جانب

10 دليل مراقبة الانتخابات (وارسو:منظمة الأمن والتعاون/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، 2005)، النسخة الخامسة، الصفحات 41-43. ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان هو حاليًا في صدد إعداد المبادئ التوجيهية لمراقبة تسجيل الناخبين.

المسؤولين المعنيين وما إذا كانت هناك أيّ مشاكل في القوائم. ويتعيّن على المراقبين لأمد طويل مقارنة الأعداد الحالية للناخبين المسجلين مع العدد المسجّل في الانتخابات السابقة. وفي حال ظهور تباين لافت في الأرقام، فلا بد أن يطلبوا معلومات بشأن الظروف التي قد تكون أدّت إلى هكذا تغيير.

وبما أنّه يستحيل ظاهريًا على شخص من الخارج أن يقيّم دقة قائمة من الأسماء، فمن المهم للمراقبين لأمد طويل أن يسألوا محاوريهم المحليين شأن المرشحين والأحزاب السياسية والقادة المدنيين وغيرهم عن رأيهم في جودة القوائم. أما الشكاوى فيمكن أن تكون غير صحيحة أو موثوقة (مثلًا، "توفي جد جاري قبل عامين ولكنّ اسمه ما زال على القائمة"). وفي حال واجه أحد الأحزاب السياسية أو غيره شكاوى جدية بشأن جودة القوائم، فيتعيّن على المراقبين لأمد طويل أن يطلبوا منهم توفير أدلّة محددة ومفصّلة لدعم ادعاءاتهم.

وتعتبر شفافية عملية التسجيل من الجوانب التي يجب مراقبتها عن كثب في قوائم الناخبين. ففي معظم البلدان، لا بد من نشر قوائم الناخبين بشكل علني. وفي حال وجود هذا الموجب، فسوف يحتاج المراقبون لأمد طويل إلى تحديد ما إذا كان يتمّ العمل به. ومن الجوانب المهمة الأخرى تقييم ما إذا كان الأشخاص الراغبون في إجراء تصحيحات على القائمة قادرين على ذلك وما إذا كان يمكن الطعن بالقرارات.

وتمثّل أيّ إشارة إلى عرقلة بعض الناخبين أو المجموعات من التسجيل أو منعهم من القيام بذلك بشكل منهجي تحديًا جديًا لنظام الاقتراع الشامل. ومن شأن ذلك أن يشكّل خطرًا على نحو خاص في حال تبيّن وجود خطة متعمّدة لانتهاك حقوق بعض المواطنين أو المجموعات المحددة والحؤول دون مشاركتها في الانتخابات. وفي هذا الصدد، لا بد من التركيز بشكل خاص على دمج الأقليات الوطنية مثل مجموعة الروما، من خلال تثقيف الناخبين على سبيل المثال لا الحصر. كما قد تنشأ مشاكل بالنسبة إلى تسجيل النساء والنازحين والعسكريين والسجناء أو المرضى في المستشفيات. وفي حال بروز حالات مماثلة، ينبغي أن يحدد المراقبون لأمد طويل ما هي الجهود التي تبذل لتجاوز العقبات التي تمنع شرائح من المجتمع من المشاركة في العملية وما إذا كان هناك أيّ أدلّة تثبت الوقع الإيجابي لهذه الجهود.

ه. تسجيل المرشحين

يعتبر حق المواطنين في المشاركة في الانتخابات أساسيًا للعملية الانتخابية الديمقراطية. وبالتالي من المهام المناطة ببعثة مراقبة الانتخابات تقييم ما إذا كانت إجراءات تسجيل الأحزاب والمرشحين حرّة وشفافة وغير تمييزية وعادلة. وفي العديد من الحالات، يتمّ تسجيل المرشحين والأحزاب على المستوى الوطني وعندها سيتولى الفريق الأساسي مسؤولية تقييم الإجراءات بشكل رئيسي. إلاّ أنّه في حالات أخرى، يمكن أن تتمّ الموافقة على طلبات الترشيح على المستوى المناطقي أو المحلي وبالتالي يكون المراقب لأمد طويل مسؤولًا عن تقييم الإجراءات. وعلى الرغم من أنّ بعثة مراقبة الانتخابات لا تصل دائمًا إلى الدولة قبل استكمال إجراءات تسجيل المرشحين، إلا أنّه من المهم تقييم الإجراءات وردّة فعل المرشحين والأحزاب السياسية عليها. وخلال الإيجاز الأولي للمراقبين لأمد طويل، سيوفّر الفريق الأساسي معلومات حول إجراءات التسجيل والمتنافسين السياسيين وسيقدّم توجيهات إلى المراقبين لأمد طويل بشأن مسائل محددة يجب النظر فيها. ويجب أن يعود المراقبون لأمد طويل إلى دليل مراقبة الانتخابات للاطلاع على التوجيهات الخاصة بمراقبة تسجيل المرشحين والأحزاب السياسية.[11]

11 المرجع نفسه، الصفحات 39-41.

وسيطلب من المرشحين المحتملين أيضًا تقديم طلب تسجيل، يمكن أن يتخذ أشكال متعددة بما فيها أوراق موقعة أو قوائم الناخبين التي تدعمهم أو ودائع مالية و/أو مجموعة من التصريحات المالية وغيرها. ويجب أن تكون متطلبات التسجيل واضحة ومتوقعة وألا تتضمن طلبات تمييزية مثل الودائع المفرطة أو عددًا غير منطقي من الأسماء والتواقيع على التماسات الترشيح المتعلقة بالأجر المتوسط وحجم القاعدة الانتخابية.

ومن المهم تحديد ما إذا كانت العملية تنفّذ بعدالة وأنّ جميع المشاركين السياسيين يلقون معاملة متساوية في مراجعة طلباتهم ووثائقهم. وكمبدأ عام، ينبغي ألا يتمّ رفض المرشحين بسبب مشاكل فنية في وثائق طلباتهم بل يجب أن يتمّ إبلاغهم رسميًا عن الأخطاء أو الحذف وأن يمنحوا فرصة إجراء تصحيحات.

وقد تتضمّن القيود المنطقية على الترشيحات حدودًا خاصة بالسن الدنيا لبعض المناصب أو متطلبات متعلّقة بالإقامة في البلد لمدّة زمنية محددة قبل الانتخابات. كما قد لا يسمح لموظّفي الخدمة المدنية بالترشح من دون الاستقالة أوّلا من مناصبهم بهدف تفادي تضارب محتمل في المصالح أو لضمان فصل السلطات.

ويجب أن يجتمع المراقبون لأمد طويل مع اللجان الانتخابية والأحزاب السياسية على المستوى المناطقي للتأكّد من قائمة المرشحين و/أو الأحزاب المسجلين رسميًا ومن المعلومات الخاصة بالمرشحين المرفوضين. في حال تمّ رفض مرشحين، يجب أن يحدّد المراقبون لأمد طويل الأسباب وراء ذلك. كما قد يكون مناسبًا الاجتماع مع المرشحين المرفوضين للاستماع إلى آرائهم حول العملية. وفي حال قام أحد المرشحين ضمن منطقة مسؤولية فريق المراقبين لأمد طويل بتقديم شكوى أو طعن رسمي ضد عملية التسجيل، يتعيّن على المراقبون لأمد طويل متابعة الشكوى عن كثب والتركيز بشكل خاص على التطبيق غير المتسق أو الانتقائي للأحكام القانونية أو على أيّ إشارة إلى دافع سياسي وراء الرفض.

و. الحملة الانتخابية

من العناصر الرئيسية في عمل المراقب لأمد طويل مراقبة الحملة ما قبل الانتخابات وإعداد تقارير بها. وبالإضافة إلى الاجتماع مع الأحزاب والمرشحين ومتابعة فعاليات الحملة، يطلب من المراقبين لأمد طويل تقييم البيئة السياسية العامة التي تجري فيها الحملة، وتحديد لهجة الحملة والإبلاغ عن أيّ أعمال عنف دافعها سياسي. ويجب أن يعود المراقبون لأمد طويل إلى دليل مراقبة الانتخابات لمزيد من الإرشادات حول مراقبة الحملة الانتخابية.[12]

Urdur Gunnarsdottir

تجمّع مؤيّد للاستقلال في بوغدوريكا، 18 مايو 2006. كان هذا التجمّع الأخير قبل الاستفتاء في جمهورية الجبل الأسود في 21 مايو.

يعتبر احترام الحقوق المدنية والسياسية أساسيًا للطابع الديمقراطي لفترة الحملة الانتخابية. ويجب أن يتمتّع جميع المشاركين بحرية التنظيم والتجمّع والتعبير. ويجب بالتالي أن يكونوا قادرين على إيصال

12 المرجع نفسه، الصفحات 45-47.

رسائل حملتهم بحرّية وجمع القاعدة الانتخابية بعيداً عن أيّ ترهيب أو معوّقات. ويعتبر مدى ضمان فترة الحملة لتكافؤ الفرص بين جميع المشاركين مؤشرًا موثوقًا لتقييم العملية الانتخابية برمتها.

ويجب دائمًا على المراقبين لأمد طويل **الاجتماع مع الأحزاب الرائدة وكبار المرشحين** في مناطق مسؤولياتهم ومع أكبر عدد ممكن من الأحزاب والمرشحين الآخرين. وفي هذه الاجتماعات، لا بد أن يشرح دائمًا المراقبون لأمد طويل دورهم كمراقبين للانتخابات واختصاص بعثة مراقبة الانتخابات. ويتعيّن على المراقين لأمد طويل معرفة رأي المرشحين بإدارة الانتخابات والحملة الانتخابية وبأيّ شكاوى أو صعوبات يعانون منها. فضلًا عن ذلك، يجب أن يحرص المراقبون لأمد طويل على تغطية مسائل مثل أرضيات الأحزاب واستراتيجية الحملة وقاعدة الدعم في صفوف السكان بهدف الحصول على فهم معمّق للعملية الانتخابية في سياقها. ويمكن الاطلاع على نقاط الاستفسار المقترحة في الملحق ٥.

وبالإضافة إلى الاجتماع مع المرشحين والأحزاب، يجب أن يتابع المراقبون لأمد طويل **ويحضروا** أكبر عدد ممكن **من فعاليات الحملات الانتخابية** بحسب المستطاع. كما ينبغي أن يتأكّدوا مما إذا كانت الأحزاب قد واجهت أيّ معوّقات في تنظيم التجمّعات الخاصة بالحملة الانتخابية وعقدها. ففي معظم البلدان، يجب أن يتقدّم المرشحون والأحزاب بطلبات لدى السلطات المحلية لتحديد مواعيد التجمّعات والاجتماعات العامة مع القواعد الانتخابية في إطار الحملة الانتخابية. وغالبًا ما يكون هذا المطلب مرتبطًا بمسؤولية الحكومة في الحفاظ على النظام العام. لكن في هذا السياق يجب أن ترتكز القاعدة العامة على منح الأحزاب والمرشحين حرية واسعة لعقد فعاليات خاصة بالحملة الانتخابية في مكان وزمان من اختيارهم. ويجب أنّ يكون كلّ رفض لهذا الحق مبنيًا على أسس صحيحة ولأسباب قوة وبديهية. ولا بد أن يكون المراقبون لأمد طويل متنبهين لأيّ قيود غير منطقية تفرض على اللقاءات السياسية، أو أيّ محاباة في الموافقة على أماكن انعقاد هذه اللقاءات لبعض الأحزاب من دون سواها. وفي حال منع مرشحون أو أحزاب من الوصول إلى أماكن انعقاد الاجتماعات، يتعيّن على المراقبين لأمد طويل التأكّد من الأسباب وتقييم ما إذا كان قرار المنع منطقيًا أو لا أساس له من الصحة. وعند حضور التجمّعات السياسية، يجب أن يقدّر المراقبون لأمد طويل ما إذا كانت القوى الأمنية تتصرّف بشكل صحيح، وفي حال استعمال القوة ما إذا كانت اضطرت إلى ذلك بشكل متناسب.[13] كما ينبغي أن يرصدوا أيضاً ما إذا كان المتحدثون في الحملة الانتخابية يستخدمون لغة تحريضية. ولا بد أن يبقى المراقبون لأمد طويل على مسافة مقبولة من مركز النشاط لتلافي أيّ احتمال لربطهم جزافًا بالحدث أو منظّميه.

تعتبر أيّ حوادث **عنف في إطار الحملة الانتخابية** مصدر قلق هام لبعثات مراقبة الانتخابات. ويرتكز الموقف العام لبعثات مراقبة الانتخابات على أنّه ما من مكان للعنف في العملية الانتخابية الديمقراطية وأنّه يجب استنكار أيّ شكل من أشكال العنف. وبالتالي يتعيّن على المراقبين لأمد طويل إبلاغ المركز الرئيسي لبعثة مراقبة الانتخابات بأيّ حادثة عنف في إطار الحملة الانتخابية فورًا عبر الهاتف. وفي حال استعمال العنف، يجب أن يكون الهاجس الأوّل لكلّ مراقب لأمد طويل ضمان سلامته الشخصية وسلامة سائقه والمترجم الفوري الذي يرافقه. ويجب ألا يعرّض المراقبون لأمد طويل أنفسهم لأيّ خطر أو أن يبقوا في المواقع التي يمكن أن تكون عرضة للخطر. ولكن عند اجتياز مرحلة الخطر، من المهم جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الحادثة وفهم الجهة المسؤولة عنها. ويجب أن يتحدّث المراقبون

13 للمزيد من التفاصيل، راجع المبادئ التوجيهية حول حرية التجمّع السلمي (وارسو: منظمة الأمن والتعاون/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، 2007)، الجزء الثاني.

لأمد طويل مع الشرطة والأحزاب السياسية والحضور سعيًا للحصول على صورة واضحة ومتوازنة عن الأحداث.

ومن القضايا المهمة للانتخابات الديمقراطية الحرية من **الترهيب**. وعليه فإنّه يجب على المراقبين لأمد طويل أن يتنبهوا لأيّ إشارات إلى ضغوط غير مبررة على المرشحين أو الأحزاب أو الناخبين والإبلاغ عنها. وفي أصعب الحالات، يمكن أن يشمل الترهيب العنف أو الاعتقال أو الاحتجاز أو إقفال وسائل إعلامية. وتكون بعض أشكال الترهيب مبطّنة أكثر من غيرها ما قد يجعل تأكيدها أكثر صعوبة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتعرّض بعض الأفراد أو الوسائل الإعلامية الداعمة لأحزاب أو مرشحين معيّنين لإجراءات تدقيق ضريبية مفاجئة خلال الحملة الانتخابية. كما يمكن ترهيب أصحاب المتاجر بحيث يتمّ ثنيهم عن وضع ملصقات لحزب أو مرشح معيّن. وقد يجري تهديد الأفراد إما بصرفهم من أعمالهم أو إقصائهم عن الجامعات بفعل دعمهم لأحزاب أو مرشحين معيّنين. ويتعيّن على المراقبين لأمد طويل النظر في تقارير الترهيب الموثوقة حيب تقع على عاتقهم مباشرة مسؤولية التأكّد من وفاء الانتخابات بالتزامات منظمة الأمن والتعاون. ويجب إبلاغ المركز الرئيسي للبعثة بهذه المعلومات حيث سيتولى تحديد ما إذا كانت جزءًا من نمط ترهيب على مستوى وطني أو إنّها مجرّد حوادث معزولة.

ومن التوجّهات المحتملة الأخرى في إطار الحملة الانتخابية **سوء استخدام الموارد العامة** لدعم حزب أو مرشّح معيّن. وتختلف القوانين التي تتناول استعمال الموارد العامة وقيام مسؤولين حكوميين بحملات انتخابية من دولة إلى أخرى. ففي كلّ دولة بشكل عام، يكون أصحاب المناصب العامة قادرين على تحقيق بعض المنافع من مواقعهم أو على الأقل من خلال شهرتهم أو التغطية الإخبارية لمهامهم الرسمية أو معرفة الجمهور بأخبارهم نتيجة توليهم هذه المناصب.

ولا بد لبعثة مراقبة الانتخابات أن تقيّم بدقة ما إذا كانت هذه المنافع تستخدم بشكل يتجاوز الحدود القانونية أو تنتهك مبادئ الإنصاف الأساسية. ويتعيّن على المراقبين لأمد طويل إعداد تقارير حول ما إذا كان يتمّ استغلال المنافع المرتبطة بتولي المنصب العام. وقد تتضمّن الأمثلة على أنواع الاستغلال هذه استعمال مكتب الوظيفة العامة كمركز رئيسي للحزب واستعمال السيارات العامة أو ممتلكات عامة أخرى لغايات خاصة بالحملة الانتخابية، أو وضع ملصقات لأصحاب المناصب العامة فقط في المباني العامة أو عليها أو توفير إمكانية تفاضلية للنفاذ إلى أماكن مملوكة من الدولة لأغراض الحملة الانتخابية أو انحياز الإعلام العام إلى صاحب المنصب العام أو ممارسة ضغوط على الموظفين الحكوميين لدعم الحزب في السلطة أو الطلب من موظفي القطاع العام أو الطلاب أو تلاميذ المدارس حضور التجمّعات الانتخابية.

ويشّكل تمويل الحملة الانتخابية مسألة أخرى يتعيّن على بعثة مراقبة الانتخابات النظر فيها. بشكل عام، سيكون تقييم المسائل المرتبطة بتمويل الحملات الانتخابية مهمة الفريق الأساسي بدلًا من المراقبين لأمد طويل. غير أنّه يجب أن يكون المراقبون لأمد طويل مطلعين على قواعد تمويل الحملات الانتخابية ونفقاتها. وينبغي أن يراقبوا ما إذا كان يتمّ تطبيق هذه القواعد وإنفاذها لضمان تكافؤ الفرص فضلًا عن كيفية تأثير القيود على تمويل الحملات ونفقاتها على المرشحين والحملة الانتخابيةة بحد ذاتها. مثلًا إذا كانت حدود الإنفاق متدنية جدًا ، يمكن أن يؤدي ذلك إلى خفض قدرة المرشحين على إيصال رسائلهم. وإذا كانت الدولة توفّر المال للمرشحين لتنظيم الحملات، فيمكن أن يؤدي أي تأخير في صرف المخصصات إلى التأثير بشدة على الحملة الانتخابية لبعض المرضحين. كما يجب أن يكون المراقبون لأمد طويل متنبهين إلى أي إشارات بأنّ إنفاق المرشحين يتخطى بكثير الحدود القانونية أو أنّ المرشحين لا يمتثلون لمتطلبات الإفصاح عن مصادر التمويل أو أنّهم يستخدمون الأموال لتوزيع خدمات غير

ملائمة على الناخبين. في العموم، تصعب مراقبة تمويل الحملات الانتخابية بما أنّ الإفصاح عن مصادر التمويل في حال طُلب يجري فقط بعد الانتخابات وقد يصعب عندها تحديد الإنفاق على الحملة.

ويتعيّن على المراقبين لأمد طويل أن يولوا اهتمامًا خاصًا لأيّ انتهاك للحقوق المدنية أو السياسية الأساسية بحجة منع إطلاق الحملات الانتخابية بشكل مبكر. وفي حين أنّه من المهم ضمان قدرة جميع المتنافسين على بدء حملاتهم الرسمية ضمن الإطار الزمني نفسه، إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّه يجب وضع قيود على حرية تحرّك أو تعبير المرشحين المحتملين قبل انطلاق فترة الحملات الرسمية. وتتسم هذه النقطة بأهمية بالغة في البيئة الانتخابية التي تشوبها منافع غير مبررة مستمدة من المناصب العامة.

ز. الإعلام

Ulfur Gunnarsdottir

كاترينا كريسكا (في المقدّمة) ترصد البث التلفزيوني خلال الانتخابات البرلمانية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في يوليو 2006. ويتولّى مراقبو الإعلام مشاهدة جميع البرامج الخاصة بالانتخابات وقياس فترة بثّها وتقييم لهجة التغطية.

مراقبة الإعلام عنصر قياسي لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بهدف إنجاز مهمتها الواردة في وثيقة قمة بودابست لعام 1994. وسيكون المحلل الإعلامي في بعثة مراقبة الانتخابات المسؤول الرئيسي عن مراقبة التلفزيون الوطني والصحف الوطنية الرئيسية. وقد يطلب من المراقبين لأمد طويل تسجيل البرامج الإخبارية المحلية للمحلل الإعلامي ومتابعة التغطية الانتخابية التي توفّرها وسائل الإعلام الإقليمية بشكل عام. ويتعيّن على المراقبين لأمد طويل العودة إلى دليل مراقبة الانتخابات لمزيد من التوجيهات حول رصد التغطية الانتخابية في وسائل الإعلام،[14] بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية حول التحليل الإعلامي خلال بعثات مراقبة الانتخابات.

يجب أن يجتمع المراقبون لأمد طويل مع ممثلي وسائل الإعلام المحلية والإقليمية للوقوف عند رؤيتهم للحملة الانتخابية ودور الإعلام في الانتخابات. وينبغي أن يعي المراقبون لأمد طويل الاختلافات المحتملة في الرؤية بين وسائل الإعلام العامة والخاصة. وتقع على عاتق وسائل الإعلام العامة أو الخاضعة لإشراف الدولة مسؤولية توفير تغطية متوازنة ومحايدة للحملة الانتخابية. كما ينبغي أن توفّر وسائل الإعلام الخاصة تغطية مسؤولة ومعاملة منصفة وإن لم تنصّ القوانين الوطنية على عكس ذلك، فمن الطبيعي أن تدعم وسائل الإعلام الخاصة حزبًا أو مرشحًا معيَّنا.

وبالإضافة إلى الاجتماع مع ممثلي وسائل الإعلام، يجب أن يسأل المراقبون لأمد طويل المتنافسين السياسيين عن إمكانية نفاذهم إلى وسائل الإعلام ورأيهم بلهجة التغطية الإخبارية والتحريرية وتوازنها. ولكن لا بد من التذكّر دومًا أنّه من النادر جدًا إيجاد مرشح راض تمامًا عن تغطية أخباره في وسائل الإعلام. ومن المجدي أيضًا الحرص على تقييم مصادر الأخبار لدى الناخبين وما إذا كان لرسائل الخدمة

14 *Op. cit.*, ملاحظة 10، الصفحات 48-49.

العامة وقع مفيد على تثقيف الناخبين والمشاركة في التصويت. كما سيطلب من المراقبين لأمد طويل رصد فترة الصمت عند الاقتضاء.

ح. الجنسانية

يجب أن يأخذ كلّ مراقب لأمد طويل في الاعتبار كيفية تأثير العملية الانتخابية على النساء والرجال عند صياغة الاستنتاجات بشأن مدى مطابقة الانتخابات للمعايير الدولية. وتؤثّر قضايا الجنسانية على جميع جوانب الانتخابات وهي بالتالي جزء لا يتجزأ من عمل بعثة مراقبة الانتخابات. ويوفّر دليل رصد مشاركة المرأة في الانتخابات معلومات وتوجيهات مفصّلة حول تقييم قضايا الجنسانية في العملية الانتخابية.

ويشمل عمل بعثة مراقبة الانتخابات النظر في مشاركة النساء كناخبات ومرشحات وممثلات منتخبات؛ ومشاركة النساء في أدوار قيادية في مؤسسات الدولة واللجان الانتخابية والأحزاب السياسية؛ وكيفية تأثير الإطار القانوني والهياكل الإعلامية على النساء والرجال معًا. ويهدف رصد الجنسانية إلى جمع معلومات وتقييم مدى مطابقة القانون والممارسات للمعايير الدولية.

ويضمن المراقبون لأمد طويل توفير نطاق على مستوى الدولة لبعثة مراقبة الانتخابات لجمع المعلومات حول دور المرأة في العملية الانتخابية. ويوفّر كلّ اجتماع مع مسؤول أو ممثّل حزب أو ممثل وسيلة إعلامية أو منظمة غير حكومية فرصة للحصول على آراء بشأن حقوق المرأة وأيّ معوقات أمام مشاركتها المتساوية في الحياة العامة والإصلاحات التي قد تساعد على تخطي التمييز حيثما وجد. ويجب أنّ يضمّن المراقبون لأمد طويل هذه المعلومات في التقارير المنتظمة التي يرفعونها إلى المركز الرئيسي للبعثة.

ط. الأقليات الوطنية

على غرار الجنسانية، يتعيّن على بعثة مراقبة الانتخابات أن تأخذ في الاعتبار كيفية تأثير العملية الانتخابية على الأقليات الوطنية وكيفية تسهيل تمثيلها ومشاركتها في الانتخابات. وتزوّد المبادئ التوجيهية لمساندة مشاركة الأقليات الوطنية في العملية الانتخابية المراقبين لأمد طويل بمزيد من المعلومات حول مراقبة مشاركة الأقليات الوطنية في العملية الانتخابية.

ويجب أن يضمّن المراقبون لأمد طويل في عملهم التركيز على الأقليات الوطنية وتقييم مشاركتها في العملية الانتخابية ودمجها كأعضاء في اللجان الانتخابية وكمرشحين وناخبين. وسيشكّل كلّ اجتماع فرصة لتقييم وضع الأقليات الوطنية وبالتالي يتعيّن على المراقبين لأمد طويل تضمين هذه المعلومات في تقاريرهم. وبشكل عام سيكون المحلل السياسي مسؤولًا عن تحليل المعلومات حول الأقليات الوطنية. لكن سيكون لبعض بعثات مراقبة الانتخابات محللًا خاصًا للأقليات الوطنية في حال كان الوضع المحلي يبرر ذلك. فضلًا عن ذلك، غالبًا ما يتعاون مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان مع مكتب المفوض الأعلى لمنظمة الأمن والتعاون لقضايا الأقليات الوطنية.

3

إعداد التقارير

المحلّل الإحصائي الهولندي هانس شميتس (أعلى الوسط) والموظفون يفرزون مئات التقارير الواردة من المراقبين خلال الانتخابات الرئاسية في مارس 2006 في بيلاروسيا.

تتسم التقارير الدقيقة والمعدّة في الوقت المحدد بأهمية بالغة لنجاح بعثة مراقبة الانتخابات. ويكون المراقبون لأمد طويل مسؤولين عن رفع التقارير إلى المركز الرئيسي لبعثة مراقبة الانتخابات حول أنشطتهم واستنتاجاتهم بصورة منتظمة ووفق التوجيهات المعطاة خلال دورة الإيجاز الافتتاحية. ويتعيّن على المراقبين لأمد طويل تقديم استنتاجاتهم لمنسّق المراقبين لأمد طويل الذي سوف يحلّلها ويرسل المعلومات إلى رئيس البعثة. وتوفّر استنتاجات الفرق الفردية للمراقبين لأمد طويل واستنتاجات الفريق الأساسي مواد أساسية للتقارير العامة التي ستصدرها بعثة مراقبة الانتخابات، حث سوف تتضمّن التقارير المرحلية وبيانًا حول الاستنتاجات والخلاصات الأولية وتقريرًا نهائيًا.

وبدورة يرفع رئيس البعثة التقارير المرحلية الشاملة إلى مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في وارسو. وعادة ما يتمّ نشر تقريرين أو ثلاثة خلال عمل بعثة مراقبة الانتخابات ويجري تعميمها على الدول المشاركة. وسيتمّ تحديد المهل الزمنية لتقديم مساهمات المراقين لأمد طويل في التقارير العامة لضمان تضمين المعلومات في التقرير الشامل لبعثة مراقبة الانتخابات.

ويجري تعميم التقارير العامة لبعثة مراقبة الانتخابات على نطاق واسع وقراءتها في الدولة المضيفة وخارجها. وغالبًا ما يقرأ المسؤولون الحكوميون ومسؤولو الانتخابات وممثلو الأحزاب السياسية والمجتمع المدني فضلًا عن غيرهم من الجهات كلّ تقرير يصدر عن بعثة مراقبة الانتخابات. لذلك، **من الأهمية بمكان أن تتسم تقارير بعثة مراقبة الانتخابات بالدقة**. وسيكون تأثير أيّ أخطاء محتملة حتى المعزولة منها سلبيًا على بعثة مراقبة الانتخابات.

ولا بد من التشديد على أنّ الاستنتاجات الفردية للمراقبين لأمد طويل تساهم في رسم الصورة الأوسع للعملية الانتخابية، التي تعكس التوجّهات الوطنية على أساس **الاستنتاجات الجماعية للمراقبين لأمد طويل**. وقد تعكس الاستنتاجات الفردية للمراقبين لأمد طويل التوجّهات السائدة أو تمثّل استثناءات.

لذلك، يتمّ تعميم استنتاجات الفرق الفردية للمراقبين لأمد طويل فقط في سياق الصورة الأوسع من خلال تضمينها في التقارير العامة لبعثة مراقبة الانتخابات.

وبالتالي يتولّى المراقبون لأمد طويل مسؤولية التحقق التام من الوقائع قبل رفع تقارير بها إلى المركز الرئيسي للبعثة. وعند إعداد تقارير بالاستنتاجات، يجب أن يوضّح المراقبون لأمد طويل ما إذا تحققوا من دقة المعلومات الواردة في تقاريرهم وتحديدًا مما إذا كانت المعلومات مبنية على شائعات أو أنّ مصدرها غير موثوق أو يحتمل أن يكون منحازًا. وعند الشك أو الحاجة إلى مشورة، يجب أن يستشير المراقبون لأمد طويل منسّق المراقبين لأمد طويل.

وبالإضافة إلى التقارير المنتظمة، سيطلب من المراقبين لأمد طويل حضور اجتماع خاص بهم في المركز الرئيسي للبعثة على الأقل مرّة قبل حلول يوم الانتخابات لتبادل المعلومات حول استنتاجات كلٍّ منهم.

وسيتمّ تزويد المراقبين لأمد طويل بقرص مدمج يتضمّن نماذج لإعداد التقارير بحيث تكون مساهمات جميع فرق المراقبين لأمد طويل معدّة بشكل موحّد. ويجب إرسال هذه التقارير عبر الإنترنت إلا في حال عدم توفّر القدرة على النفاذ إلى البريد الإلكتروني. ويمكن تقديم التقارير على الشكل التالي:[15]

التقارير الأسبوعية: سيطلب من المراقبين لأمد طويل تلخيص أنشطتهم واستنتاجاتهم بشكل أسبوعي. وسيقدّم منسّق المراقبين لأمد طويل توجيهات حول موعد إرسال هذه المخرجات إلى المركز الرئيسي للبعثة. ويسمح نموذج التقارير الأسبوعية للفريق الأساسي باستخلاص المعلومات بسهولة بحيث يمكن تضمين مدخلات المراقبين لأمد طويل في التقارير العامة لبعثة مراقبة الانتخابات. وينبغي أن تكون استنتاجات المراقبين لأمد طويل موضوعية وأن تحدد ملاحظاتهم حول المسائل الانتخابية الرئيسية التي جرى وصفها في الفصل الثاني من هذا الدليل. كما يجب ألا تقتصر الاستنتاجات على قائمة من جهات الاتصال والأنشطة. ولا بد أن تكون التقارير موجزة بشكل عام إنما يتعيّن أيضًا على المراقبين لأمد طويل أن يستخدموا المنطق عند إعدادها. فإذا اعتبروا أنّ المعلومات مهمة جدًا، ينبغي عندها أن يفصلوها وأن يرفقوا معها الوثائق ذات الصلة. ويجب اعتماد نموذج النقاط المتتالية لتقديم الاستنتاجات أو الملاحظات بحدود المستطاع. ومن المهم في جميع التقارير التمييز بين الحوادث المزعومة والحوادث المؤكّدة والأحداث التي وردت إلى المراقبين وتلك التي شاهدودها بأنفسهم. وبالإضافة إلى القضايا الموضوعية، تتضمّن التقارير الأسبوعية مساحة خاصة حول تقدّم التحضيرات لتوزيع المراقبين لأمد قصير.

التقارير العاجلة: الأحداث أو التطوّرات الاستثنائية أو ذات الأهمية الخاصة التي يجب ابلاغ المكتب الرئيسي للبعثة بها على الفور. **يجب الإبلاغ عن أيّ حوادث عنف أو معوّقات تطال أنشطة المراقبين لأمد طويل** عبر الهاتف على الفور **وإلحاقها بتقرير عاجل.** وقد تتضمّن المواضيع الأخرى التي يمكن أن تكون مادة للتقارير العاجلة ادعاءات جدية بانتهاك القانون أو الحقوق الانتخابية، أمثلة عن الترهيب وسحب الترشيح أو قرارات إدارية أو صادرة عن المحكمة تؤثّر على العملية الانتخابية أو قرارات غير اعتيادية أو مشكوك بها صادرة عن اللجان الانتخابية أو تجمّعات خاصة مثيرة للانتباه في إطار الحملة الانتخابية. ويجب أن تكون التقارير العاجلة مقتضبة حيث تقتصر عادة على صفحة واحدة.

15 يمكن الاطلاع على أمثلة عن النماذج والأشكال في الملاحق ط، ي، ك ول.

ملفات القضايا: تستخدم بعض بعثات مراقبة الانتخابات ملفات القضايا لمتابعة شكاوى ومظالم محددة. قد يستغرق جمع ملفات القضايا وقتًا طويلًا ولكن جمع ملفات مماثلة وتحليلها يوفّر معلومات مهمة حول ما إذا كان يتمّ معالجة مشاكل انتخابية محددة بشكل فعّال وما إذا كانت هناك توجّهات وطنية تطرح مشاكل معيّنة لا بد من معالجتها. ويمكن لبعثة مراقبة الانتخابات أن تستحدث قاعدة بيانات للمساعدة على تحليل ملفات القضايا.

كما ينبغي أن يعدّ المراقبون لأمد طويل، نزولًا عند طلب الفريق الأساسي، ملفات القضايا الخاصة بشكاوى انتخابية محددة جرى تلقيها من المرشحين أو وكلاء الأحزاب أو جهات أخرى وتقديمها. وعند التحدّث مع المدّعي، يجب أن يذكّره المراقبون لأمد طويل بأنّ بعثة مراقبة الانتخابات لا يمكن أن تتدخل أو تحل المشكلة نيابة عن الشخص المعني. كما يجب أن يتأكّدوا من أنّ المدّعي حاول السير في إجراءات الطعن العادية التي تشمل اللجان الانتخابية و/أو المحاكم وأن يطلبوا نسخًا عن الوثائق ذات الصلة. وفي حال لم يحاول المدعي التوصّل إلى حلّ من خلال آليات الطعن المنصوص عنها في القانون، يتعيّن على المراقب لأمد طويل تشجيعه على ذلك. عمومًا يجب احترام حق المدّعي في توخي السرية إلاّ في حال تنازل عن هذا الحق. وفي حين ينبغي أن يقدّم المدّعي معظم المعلومات الضرورية حول القضية بما في ذلك الأسماء والانتماءات والوثائق الخطية وغيرها من الأدلّة، إلاّ أنّه من المهم أيضًا الحرص على التحدّث مع جميع الأطراف للحصول على معلومات كاملة. ويتعيّن على المراقبين لأمد طويل قدر المستطاع تقييم ما إذا كانت الشكوى حقيقية أو هدفها التلاعب وما إذا كانت مبنية على سوء فهم للحقوق والأحكام أو أنّها قائمة على دوافع سياسية.

التقرير النهائي: قبل مغادرة المناطق، يجب أن يعدّ المراقب لأمد طويل تقريرًا نهائيًا يلخّص استنتاجاته الرئيسية الخاصة بمنطقة مسؤوليته. وسيوفّر ذلك معلومات يمكن تقييمها للنظر في إمكانية تضمينها في التقرير النهائي لبعثة مراقبة الانتخابات. ويجب أن يتضمّن أيضًا التقرير النهائي للمراقب لأمد طويل أيّ توصيات لتحسين العملية الانتخابية أو بعثات مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بشكل عام. وسيقدّم منسّق المراقبين لأمد طويل التوجيهات حول المساهمات الخطية النهائية للمراقبين لأمد طويل عند الطلب.

4

التحضير لوصول المراقبين لأمد قصير

Urdur Gunnarsdottir

المراقبان لأمد قصير كريستن موكل (الثانية من اليمين) من ألمانيا وأرتوراس فاليونس من لوتوانيا (اليمين) يتابعان الاقتراع المبكر في سكوبييه قبل الانتخابات البرلمانية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في يوليو 2006.

مع اقتراب يوم الانتخابات، يزداد تركيز بعثة مراقبة الانتخابات على التحضيرات لوصول المراقبين لأمد قصير. ويضطلع الفريق الأساسي والمراقبون لأمد طويل على السواء بمسؤوليات هامة في ما يتعلّق بالمراقبين لأمد قصير. وفي حين قد تبدو هذه التحضيرات مكلفة في بعض الأحيان، إلاّ أنّه لا بد من التذكير بأنّ تقارير المراقبين لأمد قصير هي أحد العناصر الرئيسية لتقييم بعثة مراقبة الانتخابات. وسيكون لفعالية توزيع المراقبين لأمد قصير وإدارتهم من جانب بعثة مراقبة الانتخابات تأثير كبير على نجاح عملية المراقبة.

وسيتمّ شرح المسائل العامة المتعلّقة بوصول المراقبين لأمد قصير بالتفصيل خلال اجتماعات المراقبين لأمد طويل في العاصمة ومن خلال الاتصالات مع منسّق المراقبين لأمد طويل. وسيطّلع المراقبون لأمد طويل على أعداد المراقبين لأمد قصير الذين سيكونون مسؤولين عنهم فضلًا عن تفاصيل توزيعهم وأيّ تحضيرات خاصة مطلوبة في المناطق. ومن المهم التذكّر أنّه قد يكون عدد فرق المراقبين لأمد قصير وتوزيعهم عرضة للتغيير حتى الدقيقة الأخيرة. لذلك لا بد من التحلي بقدر كبير من المرونة والتخطيط لحالات الطوارئ من جانب الفريق الأساسي في العاصمة والمراقبين لأمد طويل في الميدان.

ويتولّى الفريق الأساسي بشكل رئيسي الترتيبات الخاصة بوصول المراقبين لأمد قصير وإقامتهم في العاصمة بالإضافة إلى إيجازهم حول الانتخابات واعتمادهم وتوزيعهم على المناطق ومغادرتهم إيّاها. **ويكون المراقبون لأمد طويل مسؤولين عن جميع الترتيبات الخاصة بالمراقبين لأمد قصير في مناطق مسؤولياتهم** بما في ذلك خطة التوزيع على المناطق وأماكن السكن والمترجمين الفوريين والسائقين والإيجاز واستخلاص المعلومات على مستوى المناطق وتنظيم تقارير المراقبين لأمد قصير والتنسيق عن كثب مع المراقبين لأمد قصير أثناء تواجدهم في الميدان. وسيضطلع المراقبون لأمد طويل المعيّنون في العاصمة بالمسؤوليات نفسها تقريبًا التي سيتولاها المراقبون لأمد قصير المتواجدون في العاصمة

أيضًا. ويعتبر التحضير لوصول المراقبين لأمد قصير من المسؤوليات المستمرة الرئيسية لجميع المراقبين لأمد طويل.

أ. مسؤوليات الفريق الأساسي

Ľubomír Kotrík

يضع عادة مراقبو مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان شارة المكتب على سياراتهم سواء كانوا في المدن أو في المناطق الريفية مثل الريف البيلاروسي خلال الانتخابات البرلمانية في أكتوبر 2004.

سيتولّى الفريق الأساسي الترتيبات الأولية للمراقبين لأمد قصير وبفضل مدخلات المراقبين لأمد طويل سيضع خطة توزيع على المستوى الوطني تحدّد عدد المراقبين لأمد قصير الذين سيتمّ إرسالهم إلى كلّ منطقة مسؤولية تابعة لمراقب لأمد طويل. وسيقسّم الفريق الأساسي المراقبين لأمد قصير إلى فرق من مجموعتين مختلفتين من الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون وبحدود المستطاع سيتكوّن كلّ فريق من رجل وامرأة. ستتأثّر خطة توزيع المراقبين على المستوى الوطني بمجموعة من العوامل بما فيها أعداد المراقبين لأمد قصير المدعومين من الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون، والتوزيع السكاني في الدولة، وعدد مراكز الاقتراع في كلّ منطقة مسؤولية، فضلًا عن مسائل أخرى مثل تركّز الأقليات الوطنية ووجود توتر سياسي حاد أو مخالفات لافتة في منطقة معيّنة. كما يمكن النظر في عوامل أخرى أخرى شأن المسافات وإمكانية الوصول والاتصالات والطقس والميدان.

يتولّى الفريق الأساسي جميع الترتيبات الخاصة بوصول المراقبين لأمد قصير إلى الدولة وينظّم نقلهم وإقامتهم خلال وجودهم في العاصمة قبل توزيعهم على مناطق مسؤولياتهم أو عند عودتهم إلى العاصمة استعدادًا للعودة إلى بلادهم بعد مراقبة يوم الانتخابات. كما يتولّى الفريق الأساسي نقل المراقبين إلى مناطق مسؤولياتهم ومنها. فضلًا عن ذلك، يتولّى الفريق الأساسي الحصول على الاعتماد الرسمي لجميع المراقبين لأمد قصير من السلطة الوطنية المعنية ويضمن توزيع وثائق الاعتماد قبل توزيع المراقبين لأمد قصير على مناطقهم. وتبعًا للظروف، سيتمّ تزويد كلّ فريق من المراقبين لأمد قصير بوسائل اتصال، إما لا سلكية أو كما في معظم الأحيان هواتف جوّالة.

ويتولّى الفريق الأساسي تقديم الإيجاز الشامل للمراقبين لأمد قصير في العاصمة قبل توزيعهم على المناطق. ويركّز الإيجاز بشكل خاص على المسؤوليات المحددة للمراقبين لأمد قصير خلال اليوم الانتخابي. وسيغطّي إيجاز المراقبين لأمد قصير منهجية مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لمراقبة الانتخابات ومدوّنة السلوك وإجراءات الاقتراع واحتساب الأصوات والسياق السياسي والنظام الانتخابي وفترة الحملة الانتخابية والإعلام ووضع الأقليات والنساء في العملية الانتخابية فضلًا عن الأمن والشؤون اللوجستية. وسيحصل كلّ مراقب لأمد قصير على رزمة من الإيجازات والتوجيهات حول استعمال نماذج تقارير المراقبة التي يجب استكمالها من جانب المراقبين خلال عملية الاقتراع واحتساب الأصوات في يوم الانتخابات وإعادتها إلى المركز الرئيسي لبعثة مراقبة الانتخابات لمعاينتها.

ب. مسؤوليات المراقبين لأمد طويل: وضع خطة التوزيع على المناطق

عند وصول المراقبين لأمد قصير إلى المناطق حيث سيتولون مراقبة إجراءات اليوم الانتخابي، سيكونون من ضمن مسؤولية فرق المراقبين لأمد طويل وسيعملون تحت الإشراف المباشر للمراقبين لأمد طويل. ولكي يكون وصول المراقبين لأمد قصير وتوزيعهم سلسًا، يجب أن يقوم المراقبون لأمد طويل بتحضيرات جدية. وفي هذا الإطار، من المهام المهمة التي يجب أن ينفذها المراقبون لأمد طويل جمع مدخلات لوضع خطة توزيع المراقبين لأمد قصير على المناطق.

وكما ذكر آنفًا، سيتولّى الفريق الأساسي إعداد خطة توزيع على المستوى الوطني للمراقبين لأمد قصير وسيطلع المراقبين لأمد طويل في أقرب وقت ممكن على عدد فرق المراقبين لأمد قصير التي سيتمّ توزيعها في منطاق مسؤولياتهم. وسيطلب من المراقبين لأمد طويل المساهمة في هذه العملية من خلال إبلاغ منسقهم الخاص والخبير اللوجستي بجميع المعلومات الهامة وإبداء آرائهم بشأن العدد المثالي للمراقبين لأمد قصير اللازمين لتغطية مناطق مسؤولياتهم بشكل فعّال. لكن يجب أن يتذكّر المراقبون لأمد طويل دائمًا أنّ الفريق الأساسي يعمل أيضًا في ظلّ مجموعة من القيود والمتطلبات. لذلك قد يحصل المراقبون لأمد طويل على عدد أكبر أو أقل مما يعتبرونه مثاليًا بالنسبة إلى فرق المراقبين لأمد قصير.

ويكون المراقبون لأمد قصير التابعون لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان متنقلين في معظم الأحيان حيث ينتقلون من مركز اقتراع إلى آخر بدلًا من تعيينهم لتغطية مركز اقتراع واحد طوال يوم الانتخابات. وبالتالي لا بد أن تحدّد خطة التوزيع على المناطق مجموعة محددة من مراكز الاقتراع التي يجب على كلّ فريق من المراقبين لأمد قصير مراقبتها. ويجب أن تكون الخطة مصممة بشكل يضمن مراقبة الاقتراع واحتساب الأصوات في منطقة المسؤولية بأكبر فعالية ممكنة وتغطية عيّنة من أماكن الاقتراع وتوفير تغطية ملائمة من جانب المراقبين لأمد قصير لأيّ مجالات أو قضايا تدعو إلى القلق وعدم قيام المراقبين لأمد قصير بتكرار أعمالهم بعضهم بعضًا. وسيكون المراقبون لأمد طويل على اطلاع تام بالقضايا والظروف الفريدة التي تتسّم بها منطقة مسؤولياتهم. وينبغي أن تكون كلّ خطة لتوزيع المراقبين لأمد قصير على المناطق مصممة بشكل يسمح بالاستفادة القصوى من جهود المراقبين لأمد قصير المتواجدين في المنطقة وتوفير تغطية لعيّنة كبيرة من مراكز الاقتراع. ويجب أن تكون خطة التوزيع على المناطق جاهزة قبل وقت كاف من وصول المراقبين لأمد قصير.

وينبغي أن ينظر المراقبون لأمد طويل في المعايير التالية خلال وضعهم خطط التوزيع على المناطق:

- المراكز الحضرية؛
- «النقاط الساخنة، الناشئة من التوترات المحلية المحتملة المرتبطة بالحملة الانتخابية، المخالفات الإجرائية، مناطق ما بعد النزاعات، مشاكل في تسجيل الناخبين، إلخ؛
- مناطق ذات أهمية خاصة، شأن مناطق الأقليات؛
- مراكز اقتراع محددة، مثل القواعد العسكرية، السجون، المستشفيات، إلخ؛[16]
- التوازن بين المناطق الحضرية والريفية؛

16 تملي عادة القوانين الوطنية حقوق المراقبين في هذا الإطار. وبدوره سيوفّر المركز الرئيسي للبعثة معلومات حول إمكانيات النفاذ إلى هذه المواقع.

› الاعتبارات الأمنية واللوجستية حيث يمكن ألا تكون تغطية بعض المناطق ممكنة بفعل هواجس أمنية، أو غياب المواصلات أو حالات الطرق الصعبة؛ و

› الاعتبارات الخاصة بالمسافة والتوقيت.

Sarah Crozier

نيكولا كاتشووروفسكي من فرنسا يدوّن ملاحظاته في مركز اقتراع في دوشانبه خلال الانتخابات الرئاسية في طاجيكستان في 6 نوفمبر 2006.

ولتعظيم قدرات كلّ فريق من المراقبين لأمد قصير، يتعيّن على المراقبين لأمد طويل رسم منطقتهم وتقسيمها إلى مناطق مسؤوليات للمراقبين لأمد قصير وتعيين منطقة مسؤولية منفصلة لكلّ فريق من المراقبين لأمد قصير لتلافي تداخل الجهود. وكلما أمكن، يجب تحديد لائحة معيّنة من مراكز الاقتراع لكلّ فريق من المراقبين لأمد قصير. ويعتبر هذا الأمر مهمًا على نحو خاص في المناطق الحضرية لتفادي التداخل بين فرق المراقبين لأمد قصير. وعلى الرغم من أنّ المراقبين لأمد قصير يزورون من 10 إلى 15 مركز اقتراع خلال ساعات التصويت ويمضون 30 دقيقة في كلّ منها، إلاّ أنّه قد يطلب منهم زيارة عدد أكبر بكثير من مراكز الاقتراع مع العلم أنّهم قد لا يتمكنون من زيارتها كلّها. وباستثناء الظروف الخاصة، يقرّر كلّ فرق من المراقبين لأمد قصير جدول زيارة مراكز الاقتراع المحددة له وما هي المراكز التي سيراقبها خلال احتساب الأصوات. ويساعد هذا النظام على ضمان وصول المراقبين لأمد قصير إلى مراكز الاقتراع بشكل عشوائي. لكن ولغايات عملية، يجب تشجيع فرق المراقبين لأمد قصير على تخطيط مسار زياراتها بحيث تتمكّن من الوصول إلى أبعد وجهة بحلول منتصف اليوم تقريبًا فتستطيع بالتالي سلوك طريق العودة والاقتراب من مركزها الأساسي عند حلول موعد مراقبة إقفال الصناديق وبدء إجراءات احتساب الأصوات.

ويطلب من المراقبين لأمد قصير مراقبة جميع إجراءات اليوم الانتخابي. وعلى الرغم من أنّ عملية الاقتراع تستغرق حوالي 11-12 ساعة، إلا أنّ يوم عمل المراقبين لأمد قصير يمتد إلى أكثر من هذا الوقت. وفي الحالات المثالية، ينبغي أن يرصد المراقبون لأمد قصير: (1) استحداث مركز الاقتراع وفتحه؛ (2) التصويت في حوالي 10 مراكز اقتراع، وقضاء حوالي 30 دقيقة في كلّ منها بما في ذلك إمكانية إجراء زيارات متكررة للمركز نفسه عند الضرورة؛ (3) إقفال صناديق الاقتراع، احتساب الأصوات وتسجيل النتائج في مركز اقتراع واحد. كما يُطلب عادة من المراقبين لأمد قصير التواجد أثناء نقل مواد الاقتراع إلى اللجنة الانتخابية الأعلى مستوى ومراقبة الإجراء هناك.

وبالتالي، يجب أن تكون منطقة المسؤولية المحددة لكلّ فريق من المراقبين لأمد قصير منطقية وقابلة للإدارة. ويجب أن يأخذ توزيع المراقبين لأمد قصير من جانب المراقبين لأمد طويل في الاعتبار توفّر أماكن الإقامة الملائمة ومسافات القيادة وأوقات السفر وحالات الطرق والأحوال الجوية. وعندما يتمّ توزيع فرق المراقبين لأمد قصير بعيدًا عن المركز الإقليمي، لا بد من القيام بترتيبات خاصة لضمان سهولة الاتصالات لغايات أمنية ونقل نماذج تقارير المراقبة التي يعدّونها. والجدير ذكره أنّ الظروف التي تطرأ في الدقيقة الأخيرة تتطلّب أحيانًا إعادة توزيع المراقبين لأمد قصير وبالتالي قد يتم إرسال مراقبين إضافيين بشكل متأخر أو قد يغيب المراقبون تمامًا عن بعض مراكز الاقتراع. ويجب أن يتمتّع المراقبون لأمد طويل بالمرونة وأن يكون لديهم خططًا احتياطية تحسبًا لجميع الاحتمالات.

ويعتبر أمن المراقبين وسلامتهم الأولوية الرئيسية وينبغي بالتالي أخذها على محمل الجدّ عند وضع خطة التوزيع. وسيتولى الخبيران اللوجستي والأمني إرشاد المراقبين لأمد طويل في حال كانت بعض مناطق الدولة محظورة بشكل كامل أو جزئي على المراقبين لأمد قصير. فضلًا عن ذلك، سيطلب الخبير الأمني مدخلات من المراقبين لأمد طويل في ما يتعلّق بأيّ وضع في منطقتهم يستدعي معاينة أو مراجعة خاصة. ويتعيّن على المراقبين لأمد طويل مناقشة القضايا الأمنية مع الإدارة المحلية والمنظمات الدولية المتواجدة في منطقة مسؤولياتهم.

ج. مسؤوليات المراقبين لأمد طويل: إيجاز المراقبين لأمد قصير

ومن المسؤوليات المهمة المناطة بالمراقبين لأمد طويل تقديم إيجازات خاصة بالمناطق للمراقبين لأمد قصير. ويمكن أن يجري ذلك في العاصمة بعد الإيجاز العام للمراقبين لأمد قصير أو بعد وصولهم إلى المناطق. كما يمكن أن يكون الإيجاز المناطقي للمراقبين لأمد قصير مقتضبًا بحسب ما إذا كانت الظروف في المنطقة تختلف بشكل ملحوظ عن اللمحة العامة الوطنية التي جرى تقديمها خلال الإيجاز العام للمراقبين لأمد قصير.

ويجب أن يغطي الإيجاز الخاص بالمناطق التفاصيل المتعلقة بمنطقة مسؤوليات المراقبين لأمد طويل، بما في ذلك:

- طبيعة الحملة ما بعد الانتخابات؛
- حال جهوزية المسؤولين المحليين؛
- التركيبة السكانية بما في ذلك مشاركة الأقليات الوطنية والنساء في الحياة العامة؛
- أيّ هواجس محلية خاصة حيال يوم الانتخابات؛
- مشاركة مجموعات المراقبين المحليين في منطقة المسؤولية؛
- الشؤون اللوجستية والترتيبات الخاصة بإعادة نماذج التقارير وعودة المراقبين لأمد قصير إلى العاصمة؛
- أيّ إرشادات أو توجيهات محلية خاصة يمكن أن يقدّمها المراقبون لأمد طويل للمراقبين لأمد قصير؛

يتعيّن على المراقبين لأمد طويل أن يقدّموا إيجازاتهم بشكل واقعي وموضوعي وألا يدفعوا المراقبين لأمد قصير إلى استخلاص استنتاجات مسبقة حول سير العملية الانتخابية.

ويكون الإيجاز عادة محط اهتمام خاص لدى المراقبين لأمد قصير حيث قد يوفّر الفرصة الأولى لهم للاجتماع مع شركائهم والمراقبين لأمد طويل. وبالإضافة إلى الإيجاز الشفهي، يجب أن تعدّ فرق المراقبين لأمد طويل لكلّ مراقب لأمد قصير رزمة من الإيجازات تتضمّن معلومات محددة ضرورية لإقامته في المنطقة. ويجب أن تتضمن المحتويات الأساسية للرزمة:

- لائحة بأرقام جهات الاتصال التي يجب أن يحملوها في جميع الأوقات، تتضمّن أرقام هاتف المراقب لأمد طويل وأسماء وأرقام الاتصال بالمترجم الفوري والسائق وأرقام الطوارئ للشرطة المحلية والمستشفيات؛

- جدول يحدّد مكان وزمان الاجتماعات والإيجازات، وأوقات المغادرة إلى الميدان في يوم الانتخابات، وأيّ معلومات لوجستية خاصة بشأن يوم الانتخابات ومكان وموعد إعادة أو نقل تقارير مراقبتهم فضلًا عن مواعيد المغادرة للانتقال إلى العاصمة قبل العودة إلى بلدانهم.
- خارطة تشير إلى المناطق المحددة التي ستتم تغطيتها في يوم الانتخابات؛
- لائحة بمراكز الاقتراع في مراكز مسؤولياتهم؛
- رقم هاتف وعنوان الجهاز الانتخابي المتوسط المستوى المسؤول عن منطقة مسؤوليتهم والموقع (المواقع) التي سيسلّم فيها مسؤولو مراكز الاقتراع المواد والنتائج بعد إقفال صناديق الاقتراع واحتساب الأصوات؛
- نشرة تتضمّن معلومات عامة عن المنطقة؛ و
- معلومات حول المطاعم ومواقع محلية ذات أهمية ومواقع مراكز الصيرفة، والمتاجر وسلامة الأغذية ومياه الشرب والسلامة الشخصية.

د. مسؤوليات المراقبين لأمد طويل: تقارير المراقبين لأمد قصير

يتعيّن على المراقبين لأمد طويل إجراء الترتيبات المناسبة لإعادة نماذج مراقبة المراقبين لأمد قصير في الوقت المحدد. كما يجب أن يحدّد المراقبون لأمد طويل آلات الفاكس في مواقع مناسبة للمراقبين لأمد قصير مثل أماكن سكنهم أو على الطريق التي يسلكون خلال مراقبتهم. ولا بد أن تكون هذه المنشآت في مواقع ملائمة أيّ ليس في مكتب حزب سياسي ولا في مكتب حكومي بطبيعة الحال. وفي حال عدم توفّر آلات الفاكس، من الضروري إنشاء نظام من مواقع استلام آمنة لاستكمال نماذج التقارير مع نظام بريدي لضمان تسليمها في الوقت المحدد إلى المركز الرئيسي للبعثة. وتعتبر النماذج حساسة لذلك ينبغي دائمًا الحفاظ عليها. وبالتالي، يجب ألا تترك بعهدة أشخاص لا علاقة لهم بالبعثة.

ويتعيّن على المراقبين لأمد قصير التأكد من إبلاغ المراقبين لأمد طويل أو الفريق الأساسي فورًا بأيّ حوادث جدية وذكرها في نماذج التقارير التي تتضمن مساحة مخصصة لهذه الغاية. كما يجب أن يتأكّد المراقبون لأمد طويل من توفّر خطة اتصالات لتلبية هذا المطلب. ويجب تمرير المعلومات الخاصة بأيّ حوادث جدية التي تمّ إبلاغ المراقبين لأمد طويل بها إلى الفريق الأساسي بسرعة.

وسوف يزوّد منسّق المراقبين لأمد طويل المراقبين بتوجيهات خاصة حول استخلاص المعلومات من المراقبين لأمد قصير ورفع تقارير باستنتاجاتهم إلى الفريق الأساسي في الوقت المحدد لتضمينها في البيان الأولي لبعثة مراقبة الانتخابات. وهذا مطلب إضافي إلى جانب تقديم نماذج المراقبين لأمد قصير التي تسمح لبعثة مراقبة الانتخابات بتحديد التوجهات والانطباعات ووضع أيّ معلومات إضافية قد لا تكون واضحة عند تحليل النماذج في سياقها الصحيح. ويمكن أن يجري هذا الإيجاز المناطقي بأشكال عدّة. وبشكل عام، يجتمع المراقبون لأمد طويل أو يتحدثون بصورة فردية مع فرق المراقبين لأمد قصير في وقت متأخر من اليوم الانتخابي لجمع انطباعاتهم الرئيسية وتمريرها. وكخيار بديل، قد يرتّب المراقبون لأمد طويل اجتماعًا لاستخلاص المعلومات بشكل جماعي من المراقبين لأمد قصير في منطقتهم ويقومون برفع الاستنتاجات الرئيسية إلى الفريق الأساسي. وفي أيّ من الحالتين، من المهم الالتزام بالمهل الزمنية لإعداد التقارير التي حدّدها الفريق الأساسي بحيث تصل التقارير في الوقت المناسب ويتمّ استعمالها في التحضير للبيان الخاص بالاستنتاجات والخلاصات الأولية.

وحتى حين يتحدّث المراقبون لأمد طويل مع كلّ فريق من المراقبين لأمد قصير بشكل فردي بشأن استنتاجاتهم العامة، من المهم دائمًا تحديد موعد الاجتماع الإقليمي لاستخلاص المعلومات حيث يمكن لمجموعة المراقبين لأمد قصير (إن أمكن) تبادل خبراتهم وتقديم توصيفهم للانتخابات. ويجب أن يعقد هذا الاجتماع قبل مغادرتهم إلى العاصمة. وحينما أمكن، سيحدد الفريق الأساسي موعد لاجتماع إضافي لاستخلاص المعلومات مع مجموعة المراقبين لأمد قصير قبل أن يغادروا إلى بلدانهم. وسيسمح هذا الاجتماع المركزي لاستخلاص المعلومات للمراقبين لأمد قصير باكتساب صورة أوسع عن سير الانتخابات.

Urdur Gunnarsdottir

قد تحدّث الناخبون في كييف عن إجراءات تصويت متعددة وطويلة خلال الانتخابات البرلمانية والبلدية في أوكرانيا في مارس 2006.

ويجب أن يتأكّد المراقبون لأمد طويل من إتمام الترتيبات الخاصة بمغادرة المراقبين لأمد قصير وأنّ جميع هؤلاء على علم بموعد ونقطة الانطلاق للعودة إلى العاصمة. وفي العديد من الحالات، يمكن أن تتم المغادرة إلى العاصمة مباشرة بعد الاجتماع الإقليمي لاستخلاص المعلومات.

ه. مسؤوليات المراقبين لأمد طويل: سكن المراقبين لأمد قصير

يكون المراقبون لأمد طويل مسؤولين عن تحديد أماكن سكن مناسبة لكلّ من المراقبين لأمد قصير الموزّعين على منطقة مسؤوليتهم. ويجب أن يتمّ ترتيب ذلك قبل وصول المراقبين لأمد قصير.

ومن المفضّل أن ينزلوا في فنادق ولكن في حالات استثنائية يمكن أن يقيموا في مساكن خاصة أو منشآت أخرى عند الضرورة. وعند تحديد الخيارات، يجب أن يأخذ المراقبون لأمد طويل في الاعتبار:

- السعر نسبة إلى مخصصات البدل اليومي؛
- توفّر الكهرباء والمياه الساخنة؛
- وسائل الاتصال شأن البريد الإلكتروني، الهاتف، الفاكس، إلخ؛
- الأمن الشخصي وسلامة المقتنيات الشخصية؛
- الملاءمة نسبة إلى منطقة المراقبة والانتقال من وإلى العاصمة؛ و
- إمكانية توفّر مساحة لعقد اجتماعات.

كما يتعيّن على المراقبين لأمد طويل عند الإمكان أن يزوروا شخصيًا كلّ مكان سكن ليتأكّدوا من ملاءمته؛ وفي بعض الحالات يصار إلى إعلام المراقبين لأمد قصير قبل وصولهم بأنّ مستوى المساكن المتوفّرة قد يكون متواضعًا أو أنّهم بحاجة إلى تشاطر أماكن سكنهم. وعند القيام بالحجوزات للمراقبين لأمد قصير، يجب على المراقبين لأمد طويل أن يوضّحوا أنّ كلّ مراقب لأمد قصير سيكون مسؤولًا عن تسديد فواتير إقامته.

و. مسؤوليات المراقبين لأمد طويل: توظيف موظفين مساندين للمراقبين لأمد قصير

يعتبر توظيف مترجمين كفوئين وسائقين موثوقين أساسيًا لنجاح عمل المراقبين لأمد قصير. وفي حدود الإمكان، يجب استخدام السائقين والمترجمين الفوريين من المنطقة نفسها أو المجتمع نفسه حيث سيتولّى المراقبون لأمد قصير المراقبة. وهذا يضمن تآلفهم مع المنطقة ويمنحهم فرصة الاقتراع أيضًا. وسيحظى كلّ فريق من المراقبين لأمد قصير بمترجم فوري وسائق.

وفي بعض الحالات، قد يكون الفريق الأساسي قادرًا على تزويد المراقبين لأمد طويل بمعلومات الاتصال بمترجمين فوريين وسائقين في منطقة مسؤوليتهم سبقوا ان عملوا بنجاح مع بعثات سابقة لمراقبة الانتخابات تابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وعند الحاجة إلى أسماء إضافية، يجب أن يراجع المراقبون لأمد طويل المنظمات الدولية ذات الصلة والجامعات ومعاهد اللغات وجهات أخرى تمكنوا من التواصل معها خلال تنفيذ أنشطتهم. وفي العادة، يمكن للمراقبين لأمد طويل وضع إعلانات في الجامعات. كما يمكن وضع إعلانات في الصحف المحلية. ومن المحتمل أن يكون المترجم الفوري والسائق التابعين لفريق المراقبين لأمد طويل قادرين على المساعدة من خلال توفير اقتراحات إضافية لاستخدام مزيد من الموظّفين. وإذا فشلت جميع المحاولات، يجب أن يستشير المراقبون لأمد طويل الفريق الأساسي للحصول على دعم إضافي.

وينبغي أن تتخطى قائمة السائقين والمترجمين المحتملين عدد فرق المراقبين لأمد قصير لضمان إمكانية اختيار شخص بديل في حال مرض أحدهم أو لم يكن متوفرًا. غير أنّه وخلال المقابلات مع المرشحين، لا بد من التوضيح أنّه لن يتمّ عقد أيّ التزامات بشأن التوظيف قبل اكتمال عدد فرق المراقبين لأمد قصير. ومن المهمّ أيضًا إعلام المترجمين والسائقين أنّهم سيتلقون أجرهم مباشرة من فرق المراقبين لأمد قصير. كما سيتقاسم الفريق تكاليف الوقود على أساس إيصالات أو رسوم ثابتة.

Urdur Gunnarsdottir

رئيسة مركز اقتراع في ريغا تزوّد ميريللا ماركيزي (اليمين) من إيطاليا بمعلومات حول التصويت خلال الانتخابات البرلمانية في لاتفيا في أكتوبر 2006، فيما تقوم يونا كوندا (الوسط) بالترجمة.

وعند التوظيف، يجب أن يشدّد المراقبون لأمد طويل على سرية العمل لا سيّما أنّه يتوقّع من أيّ شخص يعمل مع بعثة مراقبة الانتخابات كمترجم أو سائق أن يتخلّى عن جميع الأنشطة السياسية ويلتزم الحياد طيلة فترة توليه الوظيفة. فضلًا عن ذلك، يجب أن يتأكّد المراقبون لأمد طويل أنّ الموظفين المحتملين على علم بساعات العمل الطويلة وشروط الوظيفة الدقيقة بما في ذلك الأجر. والجدير ذكره أنّه بالرغم من كلّ الجهود التي تبذل لتمكين الموظفين من الاقتراع في يوم الانتخابات، إلاّ أنّه قد لا يسعهم الذهاب إلى مراكز الاقتراع في مناطقهم خلال عملية المراقبة. وفي حال توفّر أحكام قانونية لأساليب تصويت بديلة، شأن التصويت المبكر أو تصويت الغائبين، فيتعيّن على المراقبين لأمد طويل تشجيع الموظفين على اعتماد هذه الآليات.

ويجب أن تجري مقابلة جميع المترجمين المحتملين للتأكّد من قدرتهم على أداء مهامهم. وينبغي أن يحظى المترجمون الذين يتمّ توظيفهم بمعجم للمصطلحات الخاصة بالانتخابات للاطلاع عليه قبل اليوم

الانتخابي. وحتى في حال كان أحد أعضاء فريق المراقبين لأمد قصير يتحدّث اللغة المحلية، سيكون من الضروري للفريق استقدام مترجم ليتمكّن عضوا الفريق من الحصول على معلومات كاملة ومتساوية خلال أداء مهام المراقبة.

وبالنسبة إلى السائقين، يجب أنّ يتأكّد المراقبون لأمد طويل من أنّهم يحملون رخصة قيادة وبوليصة تأمين صالحتين. ويجب أن يعاين المراقبون لأمد طويل كلّ سيارة للتأكّد من أنّها آمنة ومريحة ولائقة إلى حدّ مقبول. وخلال عمليات المراقبة في الشتاء، يوصى باستعمال إطارات وسلاسل معدنية خاصة بالثلوج إن أمكن. وتفضّل السيارات ذات الأبواب الأربعة. كما قد تتطلّب بعض الأراضي سيارات رباعية الدفع. وفي حال كان السائقون يجيدون اللغة الإنكليزية وإذا كان لديهم هاتف جوّال فيعتبر ذلك ميزة إضافية على الرغم من أنّ هاتين المسألتين ليستا شرطًا لقبولهم.

ومن المفيد عقد اجتماع مع الموظفين الذين يتمّ استخدامهم محليًا قبل حلول يوم الانتخابات، حيث يمكن للمراقبين لأمد طويل أن يعرّفوا عن أنفسهم ويشرحوا طبيعة العمل وما الذي يتوقع من السائقين والمترجمين طوال يوم الانتخابات حتى الليل. ويمكن أن يسمح هذا الاجتماع بالاطلاع على الأمور العملية شأن امتلاك هواتف جوالة ومشحونة وتزويد السيارات بالوقود وترتيب الاتصالات وتحديد المسارات، إلخ.

ز. مسؤوليات المراقبين لأمد طويل: تنسيق المراقبين لأمد قصير في يوم الانتخابات

إنّ يوم الانتخابات يوم حافل للمراقبين لأمد طويل. وبما أنّه يحتمل ألا يكونوا قادرين على رؤية العديد من المراقبين لأمد قصير في يوم الانتخابات، يتعيّن عليهم التأكّد مسبقًا من إنجاز الجميع حول ترتيبات اليوم الانتخابي لا سيّما في ما يتعلّق بالأوقات والمسارات وتقديم نماذج المراقبة وإجراءات إعداد التقارير الأخرى. ولا بد للمراقبين لأمد طويل أن يخططوا بدقة لضمان سير جميع جوانب المراقبة بفعالية في منطقة مسؤوليتهم. وفي حين قد يرغب المراقبون لأمد طويل أنفسهم في زيارة بعض مراكز الاقتراع في يوم الانتخابات، إلاّ أنّ مسؤولياتهم الأساسية تكمن في الإشراف على أعمال المراقبة التي يتولاها المراقبون لأمد قصير في منطقتهم والتوفّر لاستخلاص المعلومات من المراقبين لأمد قصير خلال اليوم والنظر في أي مشاكل انتخابية هامة قد تنشأ في منطقة مسؤوليتهم والبقاء على اتصال مع المركز الرئيسي للبعثة.

وكمبادئ توجيهية أساسية، يتعيّن على المراقبين لأمد طويل:

- التأكّد من أنّ فرق المراقبين لأمد قصير رتّبت انطلاقها في الصباح الباكر لتتمكّن من مراقبة فتح مراكز الاقتراع؛
- إعداد جدول للمراقبين لأمد قصير للاتصال بالمراقبين لأمد طويل او الاجتماع معهم خلال اليوم؛
- التوفّر للإجابة على اتصالات المراقبين لأمد طويل وأيّ حوادث قد تحصل؛
- رفع التقارير إلى الفريق الأساسي/منسّق المراقبين لأمد طويل خلال اليوم كما هو مطلوب؛
- التأكّد من حسن سير الاتصالات لإعادة نماذج التقارير أو إرسالها عبر الفاكس؛
- التأكّد من إرسال نماذج التقارير في الوقت المحدد؛

› التأكّد من أنّ جميع المراقبين لأمد قصير عادوا بسلامة إلى أماكن سكنهم؛

بعد مراقبة احتساب الأصوات في مركز الاقتراع، يطلب عادة من المراقبين لأمد قصير متابعة الأصوات والمواد الانتخابية الأخرى إلى اللجان الانتخابية على المستوى المناطقي ومراقبة عملية إحصاء الأصوات على هذا المستوى بشكل كلي أو جزئي. وتعتبر هذه المعلومات مهمة جدًا لتقييم نزاهة إحصاء الأصوات وإرسال النتائج. وفي بعض الحالات، يجب أن يبدأ المراقبون لأمد قصير بأنشطة المراقبة في وقت لاحق من اليوم والتركيز على عملية احتساب الأصوات وإحصائها. وسيقدّم الفريق الأساسي توجيهات خاصة حول أيّ مراقبة على مستوى اللجان الانتخابية الإقليمية. وفي حال شكّل ذلك جزءًا من منهجية المراقبة، فسوف يؤثّر أيضًا على كيفية إعداد المراقبين لأمد طويل لخطط التوزيع على المناطق.

ح. مسؤوليات المراقبين لأمد طويل: المراقبون لأمد قصير للجمعيات البرلمانية والموظفين على المستوى المحلي

إقرارًا بقيمة التعاون مع مجموعات المراقبين البرلمانيين، يلتزم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بالكامل بالتعاون مع الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والبرلمان الأوروبي، وفي بعض الأحيان مع الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي كما يمكن أن يتعاون مع مجموعات برلمانية أخرى ترغب في الانضمام إلى بعثة دولية لمراقبة الانتخابات في إطار منهجية مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لمراقبة الانتخابات. وفي سياق الانتخابات للسلطات الحكومية المحلية، غالبًا ما يتعاون مكتب المؤسسات وحقوق الإنسان مع مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية في أوروبا التابع لمجلس أوروبا.

كما أرسى المكتب ممارسات وإجراءات منتظمة لدعم الأجهزة البرلمانية هذه والتعاون معها بما في ذلك تقديم إيجاز للمراقبين البرلمانيين وتوفير الدعم اللوجستي لتوزيعهم. ويضمّ عادة الفريق الأساسي لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان مسؤول ارتباط برلماني يسهّل هذه التحضيرات. وتجري جهود المراقبة المشتركة في يوم الانتخابات باسم المنظمات المعنية وتحت المظلة الحصرية لبعثة دولية لمراقبة الانتخابات.

وبالنسبة إلى تعاون مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان مع الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون، يتبادل الجهازان المعلومات على امتداد العملية الانتخابية وتتمّ دعوة الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بانتظام لمرافقة بعثات تقييم الاحتياجات التابعة للمكتب. فضلًا عن ذلك، يمكن أن يختار الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون واحدًا من كبار أعضاء الجمعية البرلمانية للمنظمة ليكون المنسّق الخاص لقيادة عملية المراقبة لأمد قصير في إطار انتخابات معيّنة. وعند تعيينه، يقدّم المنسّق الخاص البيان التمهيدي لما بعد الانتخابات بالاشتراك مع رئيس البعثة ورؤساء الوفود من الجمعيات البرلمانية الأخرى.

وسيقدّم الفريق الأساسي المشورة للمراقبين لأمد طويل في حال تمّ إرسال برلمانيين ضمن فرق المراقبين لأمد قصير إلى مناطق مسؤولياتهم. ويحتمل أن يجري توزيع المراقبين لأمد قصير من البرلمانيين وعودتهم إلى بلادهم في وقت مختلف عن الوقت المحدد للمراقبين الآخرين لأمد قصير، كما قد يكون

ضروريًا إجراء ترتيبات خاصة أخرى. لذلك لا بد من اعتماد نهج مرن. **وإيلاء الاهتمام المناسب لضمان إجراء الترتيبات الملائمة للمراقبين البرلمانيين.**

فبالإضافة إلى ما سبق، ومن باب اللباقة، يتولّى مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان إسكان بعض الشخصيات الدولية المعيّنة في السفارات المحلية للدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون. ويكمّل المراقبون لأمد قصير الذين تمّ توظيفهم على المستوى المحلي العدد الإجمالي للمراقبين لأمد قصير الذي يطلبه مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان مع دعم من الدول المشاركة، ويجب اعتبارهم مراقبين رمزيين وليس أساسيين أو مساهمين رئيسيين في العملية. وفي معظم الأحيان، سوف يؤمنون سائقيهم ومترجميهم وفي بعض الحالات سيتوزعون على فرق من اثنين من السفارة نفسها. كما أنّه عادة ما يتمّ تضمين المراقبين لأمد قصير الذين جرى توظيفهم محليًا في خطط التوزيع العامة التي أعدها المراقبون لأمد طويل على القاعدة نفسها كمراقبين لأمد قصير يحظون بدعم. وينبغي أن يشاركوا في الإيجازات واجتماعات استخلاص المعلومات الإقليمية كما لا بد أن يملؤوا نماذج المراقبة العادية ويلتزموا بالتوجيهات الأخرى الصادرة عن بعثة مراقبة الانتخابات.

5

الإدارة والمالية

يولي مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان أهمية بالغة للإدارة الحكيمة الموارد. ويتولّى المراقبون لأمد طويل مسؤولية إجراءات المحاسبة الدقيقة لجميع الأموال المودوعة في عهدتهم. وسيقدّم المسؤول المالي في بعثة مراقبة الانتخابات للمراقبين لأمد طويل توجيهات وإرشادات خاصة وسيكون متوفرًا لمساعدتهم على معالجة أيّ مشاكل مالية. ولتسهيل توحيد إجراءات الإدارة والمالية للبعثة، سيحظى المراقبون لأمد طويل بنسخ ورقية أو إلكترونية عن النماذج والأشكال القياسية.

ويتمّ دفع البدلات اليومية للمراقبين لأمد طويل الذين يحظون بدعم مباشرة من جانب الدول المرسلة المعنية. و**يجب أن يصل المراقبون لأمد طويل إلى الدولة مع مخصصات كافية لتغطية مصاريف إقامتهم والنفقات العرضية طوال مدة إقامتهم، حيث لن تكون بعثة مراقبة الانتخابات في موضع يسمح لها بالمساعدة على تسديد هذه التكاليف أو دفع أموال نيابة عن حكومة ما.** وقبل الوصول إلى الدولة، يجب أن يكون المراقبون لأمد طويل على علم تام بما تتوقعه حكومتهم منهم من حيث إدارة الأموال التي تمّ توفيرها لهم (شأن التوفير، الإيصالات، إلخ.). كما سوف يتلقى المراقبون لأمد طويل الذين يموّل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال الصندوق من أجل تنويع بعثات مراقبة الانتخابات بدلاتهم اليومية توجيهات خاصة وفقاً لذلك.

وسيغطّي مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان نفقات المراقبين لأمد طويل المرتبطين بعمليات في مناطق مسؤولياتهم بما يتماشى مع موازنة فريق المراقبين لأمد طويل. وتتضمّن النفقات المسموح بصرفها للمراقبين لأمد طويل:

- رواتب المترجم الفوري والسائق والمدفوعات ذات الصلة شأن الوقود ورسوم المواقف والطرق المدفوعة؛
- مستلزمات المكتب؛
- تكاليف النسخ؛
- التكاليف المتعلّقة بالاتصالات الرسمية وتركيب الإنترنت واستعماله؛
- تكاليف السفر بين العاصمة ومنطقة المسؤولية للتوزيع الأوّلي والعودة، ولحضور الاجتماعات التي يدعو إليها المركز الرئيسي للبعثة؛ و

- تكاليف السفر ضمن منطقة مسؤولية فريق المراقبين لأمد طويل، عند الموافقة المسبقة عليها من جانب المسؤول المالي.

ولا بد من الحصول على موافقة مسبقة من رئيس البعثة والمسؤول المالي على التكاليف الإضافية غير المتوقعة في الموازنة.

ولتغطية هذه النفقات، سوف يحصل المراقبون لأمد طويل على سلفات تشغيلية نقدية على عدة أقساط. وتكون عادة السلفة بالدولار الأميركي أو اليورو أو بالعملة المحلية. وفي حال نفاد الدفعات بالعملة المحلية، يتعيّن على المراقبين لأمد الحصول على شهادات صرف تحدد المبالغ بالدولار الأميركي أو اليورو والعملة المحلية عند تحويل المال إلى العملة المحلية.

وينبغي أن يحرص المراقبون لأمد طويل على الحفاظ على جميع الأموال النقدية بشكل مناسب. **ويجب أن يحصل المراقبون لأمد طويل على الفاتورة الأصلية أو إيصال الدفع عن كلّ دفعة يسددونها**. في بعض الحالات، إن لم يصدر مقدّم الخدمة فاتورة، فلا بد من استبدالها بقسيمة دفع.[17] وينبغي أن يسجّل المراقبون لأمد طويل نفقاتهم وفق المبادئ التوجيهية التي أعطاها المسؤول المالي.

ويجب تبرير السلفة التشغيلية المقدّمة للمراقبين لأمد طويل وتوضيحها وتسجيلها من جانب المسؤول المالي خلال الاجتماعات مع المراقبين لأمد طويل على أساس وثائق مساندة: إيصالات (مترجمة إلى الإنكليزية)، عقود، وقسائم دفع. ويتمّ دفع قسط جديد بعد التسوية الجزئية على أساس مستوى إنفاق كلّ فريق والعمليات المتوقعة. وفي نهاية كلّ بعثة، يتولّى المسؤول المالي التدقيق في الأموال المتبقية ويعد سجلًا نهائيًا بالنفقات قبل عودة المراقبين لأمد طويل إلى بلادهم. ولتبسيط عملية التدقيق عندما يتمّ تبرير السلفات وتوضيحها، يطلب من المراقبين لأمد طويل إلصاق جميع الإيصالات على أوراق A4 وتقسيمها وفق الفئات التالية:

- إيصالات/قسائم دفع للمدفوعات بالدولار الأميركي أو اليورو؛
- إيصالات/قسائم دفع للمدفوعات بالعملة المحلية؛
- شهادات صرف (إن وجدت)؛ و
- نسخ عن العقود.

كما يجب إثبات الاستخدام المحلي للموظّفين بمن فيهم المترجمين والسائقين بواسطة عقد. وسوف يوفّر الخبير اللوجستي نماذج بالإضافة إلى قائمة بالوثائق الإضافية المطلوبة. ويجب إعادة العقود المكتملة والموقعة (الأصلية) مع الوثائق الأخرى ذات الصلة إلى المركز الرئيسي للبعثة. ومن المستحسن إعداد عقدين أصليين واحد لكلّ طرف من طرفي الاتفاق. فحتى عند وجود عقد رسمي، لا بد من تقديم فاتورة أو قسيمة دفع لإثبات جميع المدفوعات المرتبطة بالعقد. وسيتمّ بذل جميع الجهود لتوفير نسخ من عقود الموظفين المحليين باللغتين الإنكليزية والمحلية، إنما ستكون النسخة الإنكليزية النسخة الملزمة.

ولا بد أيضًا من تسديد أجور السائقين والمترجمين وفق الجدول الذي جرى تعميمه في المركز الرئيسي لبعثة مراقبة الانتخابات. ويطلب من الموظفين المحليين الاحتفاظ بسجل حضورهم وساعات العمل

17 يمكن الاطلاع على عيّنة عن نموذج قسيمة الدفع في الملحق م.

الإضافية، حيث ستسدد أجورهم على أساس الخدمات التي قدّموها. ويجب إرفاق السجل الأصلي بقسائم الدفع.

وقبل مغادرة منطقة مسؤوليتهم، يجب أن يجتمع المراقبون لأمد طويل مع مالكي أماكن السكن والمزوّدين المحتملين لتسديد الدفعات النهائية والحصول على الإيصالات النهائية وتسليم المفاتيح وإعادة الأجهزة والمعدات المستأجرة. يجب ألا يكون للمراقبين لأمد طويل أيّ فواتير عالقة عند مغادرة منطقة مسؤوليتهم.

6

دور المراقبين لأمد طويل في إنهاء أعمال البعثة

المراقبون لأمد طويل الـ37 الذين شاركوا في مراقبة الانتخابات الرئاسية في مارس 2006 في بيلاروسيا يحضرون اجتماع استخلاص معلومات ما بعد الانتخابات مع الفريق الأساسي في منسك.

أ. اجتماعات المتابعة والوداع

بعد انتقال المراقبين لأمد قصير إلى العاصمة مجددًا استعدادًا للعودة إلى بلادهم، يطلب عادة من المراقبين لأمد طويل البقاء في الميدان لبضعة أيام إضافية لمتابعة الجوانب الرئيسية للعملية الانتخابية والقيام بزيارات الوداع. وسوف يطلع الفريق الأساسي المراقبين لأمد طويل على أيّ مسائل محددة يتوقع منهم متابعتها. **ويجب أن يجري المراقبون لأمد طويل اتصالات وداعية مع الجهات الرئيسية بمن فيها المسؤولين الإقليميين أو المحليين ومسؤولي إدارة الانتخابات وقادة الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات التي تعاونوا معها خلال عملية المراقبة.** ويجب استخدام هذه الاجتماعات أيضًا لاستطلاع الآراء ما بعد الانتخابات حول التطوّرات المتعلقة بالانتخابات.

ب. إنهاء أعمال البعثة الإدارية

ثمة مجموعة من الخطوات اللوجستية والمهمة التي يجب القيام بها لإنهاء أعمال بعثة مراقبة الانتخابات لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. فعقب يوم الانتخابات، سوف يعود جميع المراقبين لأمد قصير بأسرع وقت ممكن إلى العاصمة ويستكملون جميع إجراءات استخلاص المعلومات الضرورية قبل مغادرتهم. وينبغي أن يبقى المراقبون لأمد طويل في مناطقهم لبضعة أيام إضافية بحسب الظروف المحلية لمراقبة العناصر المتبقية من العملية الانتخابية قبل العودة إلى العاصمة للمشاركة في اجتماع استخلاص المعلومات النهائي مع الفريق الأساسي والمغادرة إلى بلادهم لاحقًا.

ومن الجوانب الأخرى لإجراءات إنهاء أعمال البعثة تنظيم الوثائق التي يجب رفعها إلى المركز الرئيسي للبعثة. ويجب أن يحتفظ المراقبون لأمد طويل بأيّ وثائق مهمة يمكن أن تكون قيّمة للتقرير النهائي لبعثة

مراقبة الانتخابات أو للمتابعة النهائية شأن الأدلة أو الشهادات الخاصة بالشكاوى الانتخابية. ومن المجدي أيضاً الاحتفاظ بقوائم السائقين والمترجمين وجهات الاتصال ومراكز الاقتراع والخرائط والمواد المعدّة للمراقبين لأمد قصير، حيث يمكن أن تكون مفيدة جدًا عند مراقبة انتخابات متكررة أو مستقبلية.

ومن المستحسن أن تكون جميع هذه المواد على شكل نماذج إلكترونية أو منسوخة على قرص مدمج للمركز الرئيسي للبعثة. كما لا بد أن تتوفّر نسخ جميع التقارير الهامة التي أعدّها المراقبون لأمد طويل على أقراص مدمجة. وينبغي تنظيم جميع الوثائق المتوفّرة فقط بنسخة ورقية من دون النسخة الإلكترونية على شكل بضع مجموعات مغلّفة من الوثائق ومن المستحسن أن تكون مجموعة واحدة أو تصويرها لوضعها على قرص مدمج. ويجب التأكّد من عدم ترك أيّ وثائق سواء كانت إلكترونية أو ورقية في مناطق المسؤوليات، والحرص على إتلاف المواد بشكل آمن أو إعادتها إلى المركز الرئيسي للبعثة لإتلافها.

كما لا بد من إعادة الحواسيب المحمولة مع جميع الوثائق بحيث تكون جاهزة للاستعمال خلال بعثة المراقبة التالية. والمهم جدًا بالنسبة إلى الذين استأجروا الحواسيب، أن يعيدوها "نظيفة" وخالية من أيّ وثائق أو نماذج خاصة بالبعثة على القرص الصلب للحاسوب. ويجب أن يتذكّر المراقبون لأمد طويل ضرورة تفريغ سلة المحذوفات في الحاسوب والتأكّد أنّ الحواسيب والهواتف المحمولة التي وفّرها المركز الرئيسي للبعثة هي بحالة جيّدة وجاهزة للإعادة إلى المركز مع جميع الأجهزة التابعة.

وبسبب الحاجة إلى إجراء اتصالات الوداع وإنجاز جميع الأعمال الإدارية، يجب أن يباشر المراقبون لأمد طويل إجراءات إنهاء العمليات الإقليمية قبل بضعة أيام من مغادرتهم إلى العاصمة للعودة إلى بلادهم.

وسوف يحدّد المركز الرئيسي للبعثة جدولًا بالمواعيد المحددة لكلّ فريق من المراقبين لأمد طويل للاجتماع مع المسؤول المالي والخبير اللوجستي لإجراء التسوية المالية النهائية وإعادة الأجهزة والمعدات.

وبالعادة، يحدّد الفريق الأساسي جدول اجتماع استخلاص المعلومات النهائي للمراقبين لأمد طويل قبل يوم أو يومين من مغادرتهم البلد المضيف. ويسمح هذا الاجتماع بتبادل أيّ تحليلات أو استنتاجات نهائية حول الانتخابات فضلًا عن استنتاجات بعثة مراقبة الانتخابات وتوصياتها للمهام المستقبلية. كما يشكّل مساحة للنقاش وتقييم تنظيم بعثة مراقبة الانتخابات وفعاليتها وإعداد التوصيات للبعثات المستقبلية. وسيتمّ مناقشة هذه التوصيات مع المراقبين لأمد قصير للحصول على ملاحظاتهم وآرائهم. وتعتبر مدخلات المراقبين لأمد طويل قيّمة جدًا في مساعدة مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان على مطابقة أعلى المعايير الممكنة.

الملاحق

الملحق أ
قائمة مرجعية بالمهام والمسؤوليات الرئيسية للمراقبين لأمد طويل

التكيّف في منطقة مسؤوليتك:

- إعلام منسّق المراقبين لأمد طويل عند وصولك إلى منطقة مسؤوليتك؛
- إن لم تكن راضيًا عن أداء مترجمك أو سائقك، فلا بد من توظيف مترجم وسائق جديدين؛
- استئجار مكان للإقامة يمكن أن يكون أيضًا مكتبًا لك؛
- وضع وسائل اتصال بالمركز الرئيسي للبعثة (هاتف، فاكس، بريد إلكتروني)؛
- الاتصال بمنسّق المراقبين لأمد طويل والخبير اللوجستي لتبادل جميع التفاصيل أعلاه بالإضافة إلى أيّ مشاكل محتملة قد تحتاج إلى معالجة.

تنظيم الاجتماعات الأولية والتعريف عن نفسك وعن بعثة مراقبة الانتخابات أمام:

- المسؤولين الحكوميين الإقليميين والمحليين؛
- مسؤولي الانتخابات الحكوميين الإقليميين والمحليين؛ وتنسيق هذه الاجتماعات مع المحلّل الانتخابي؛
- قائد الشرطة الإقليمي و/أو المحلي؛ وتنسيق هذه الاجتماعات مع الخبير الأمني؛
- المكاتب الإقليمية للأحزاب السياسية الرئيسية؛ وتنسيق هذه الاجتماعات مع المحلّل السياسي؛
- المنظمات غير الحكومية شأن المراقبين المحليين ومجموعات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية؛ وتنسيق هذه الاجتماعات مع المحلّل السياسي؛
- قادة أو أشخاص مطلعين آخرين في المجتمع (مجموعات الأقلية، ممثلي وسائل الإعلام والجامعات عند الحاجة، إلخ.).

مراقبة ما يلي:

- أداء اللجان الانتخابية وتحضيراتها ليوم الانتخابات؛
- الحملة الانتخابية؛
- وضع الحقوق المدنية والسياسية في ما يتعلّق بالانتخابات؛
- التغطية الإعلامية في المناطق؛
- النزاعات الانتخابية المحتملة والقضايا في المحاكم.

الاستجابة لجميع طلبات بعثة مراقبة الانتخابات المحتملة المتعلّقة بمنطقة مسؤوليتك، شأن:

- التحقيق في إدعاءات أو قضايا محددة؛
- جمع معلومات إضافية حول مسائل محددة متعلقة بالعملية الانتخابية أو أنشطة مراقبة الانتخابات.

رفع تقارير منتظمة إلى بعثة مراقبة الانتخابات:

- إجراء اتصالات هاتفية منتظمة على الأقل مرّتين في الأسبوع أو بحسب التوجيهات مع منسّق المراقبين لأمد طويل؛
- إعداد تقارير أسبوعية وتقارير عاجلة؛
- رفع تقارير هاتفية فورية بأي حادثة عنف أو تدخل في أنشطتك؛

إجراء التحضيرات للمراقبين لأمد قصير وتوفير الدعم الكامل لهم؛

- إعداد خطة توزيع على المناطق؛
- إجراء الترتيبات اللوجستية بما فيها تلك المتعلقة بالسائقين والمترجمين والسكن؛
- وضع إطار لإعداد التقارير؛
- إيجاز المراقبين لأمد قصير واستخلاص المعلومات منهم؛
- الإشراف على جميع أعمال المراقبة والتقارير في منطقتك في يوم الانتخابات.

اتباع جميع المبادئ التوجيهية المالية والإدارية:

- الحصول على إيصالات عن جميع النفقات؛
- التأكّد من التعاقد بشكل صحيح مع جميع الموظّفين؛
- اتباع إجراءات إنهاء أعمال بعثة مراقبة الانتخابات.

الملحق ب
قائمة مرجعية بمهام المراقبين لأمد طويل تحضيرًا لوصول المراقبين لأمد قصير

المساهمة في إعداد خطة التوزيع بالتنسيق مع نائب رئيس البعثة والخبير اللوجستي:

- تحديد مناطق المراقبة الممكنة لكلّ فريق من المراقبين لأمد قصير؛
  - ✓ الحصول على أو إعداد خرائط لمناطق المراقبة:
  - ✓ الحصول على قوائم بالأجهزة الانتخابية ذات الصلة ومواقع مراكز الاقتراع؛
  - ✓ تحديد مراكز الاقتراع ذات الأولوية، في حال كان ذلك قابلًا للتطبيق
- إجراء الترتيبات الخاصة بزيارة مراكز اقتراع خاصة مثل المؤسسات العسكرية والسجون والمستشفات، إلخ.؛
- تحديد فرق المراقبين لأمد قصير المكلّفة مراقبة إحصاء الأصوات على مستوى اللجنة الانتخابية الإقليمية/المحلية.

توظيف السائقين والمترجمين:

- توظيف عدد كاف من المترجمين والسائقين، بما في ذلك موظفين بدائل؛
- إجراء الترتيبات اللازمة للسائقين والمترجمين لاصطحاب المراقبين لأمد قصير عند وصولهم إلى منطقة مسؤولياتهم بحسب الحاجة.

ترتيب أماكن السكن:

- ترتيب أماكن السكن لجميع المراقبين لأمد قصير، بمن فيهم هؤلاء الذين تمّ توزيعهم خارج قاعدتهم الإقليمية الأم؛
- تأكيد توفّر خدمة الهاتف و/أو الفاكس أو **خدمات بديلة أخرى.**

التحضير لإيجاز المراقبين لأمد قصير:

- اختيار موقع الإيجاز الإقليمي للمراقبين لأمد قصير وتأكيده؛
- إعداد العرض مع لمحة عامة عن المناطق؛
- إعداد رزمة الإيجازات الخاصة بالمراقبين لأمد قصير، والتي تتضمّن:
  - ✓ خرائط وقوائم بمراكز الاقتراع والأجهزة الانتخابية الإقليمية/المحلية.
  - ✓ وثائق بالمعلومات المتعلقة بالمناطق التي تحتاج إلى تغطية خاصة والمواقع ذات الأولوية؛
  - ✓ لائحة بأرقام الفاكس التي سوف تستعمل لإرسال تقارير المراقبة؛
  - ✓ لائحة بأرقام جهات الاتصال من المراقبين لأمد طويل/المكتب الرئيسي وخدمات الطوارئ؛
- جدول يوم الانتخابات، بما في ذلك أوقات إعداد التقارير وإرسالها عبر الفاكس.

تنسيق يوم الانتخابات:

- وضع جدول للمواقع وأوقات الاصطحاب لمغادرة المراقبين لأمد قصير؛
- توضيح الأوقات التي يجب أن يرفع فيها المراقبون لأمد قصير تقاريرهم إلى المراقبين لأمد طويل؛
- ترتيب النفاذ إلى المنشآت حيث تتوفر خدمة الفاكس لإرسال تقارير المراقبة خلال يوم الانتخابات؛
- التواصل بشكل منتظم مع المراقبين لأمد قصير وإطلاع منسّق المراقبين لأمد طويل على استنتاجاتهم؛
- ترتيب اجتماع استخلاص المعلومات من المراقبين لأمد قصير بعد استكمال مراقبة إجراءات اليوم الانتخابي وإرسال ملخّص باستنتاجات المراقبين لأمد قصير إلى منسّق المراقبين لأمد طويل لإعداد البيان الأولي؛
- تجهيز قائمة تسجيل المراقبين لأمد قصير بحيث ترد فيها جميع فرق المراقبين لأمد قصير.

مرحلة ما بعد يوم الانتخابات:

- عقد اجتماع استخلاص المعلومات من المراقبين لأمد قصير وإعداد ملخص عن الاستنتاجات والخلاصات الإقليمية؛
- ترتيب موعد نقل المراقبين لأمد قصير إلى العاصمة.

الملحق ج
نقاط الاستفسار المقترحة للجان الانتخابية

أسلوب التعيين والمهام العامة:

- كيف يتمّ تعيين أعضاء اللجنة؟
- هل استقال أيّ أعضاء أو تمّ عزلهم من منصبهم؟
- هل يتمّ توفير تدريب للجنة؟ في حال نعم، من الذي يوفّره؟
- هل يتمّ توفير موارد كافية للجنة للاضطلاع بمسؤولياتها؟
- هل تعتمد اللجنة على السلطات الإقليمية أو البلدية لأداء بعض المهام الانتخابية، شأن:
  - ✓ إعداد قوائم الناخبين؟
  - ✓ التحقق من الالتماسات الداعمة لحزب أو مرشّح معيّن؟
  - ✓ تسجيل الأحزاب أو المرشحين أو قوائم المرشحين؟
  - ✓ تشكيل لجان مراكز الاقتراع؟
  - ✓ الموافقة على طلبات تنظيم تجمّعات حزبية وفعاليات للحملات الانتخابية؟

تمثيل الأحزاب السياسية في اللجان:

- هل يحق للأحزاب السياسية بتمثيل في اللجان الانتخابية؟
- هل تشارك أحزاب المعارضة بالمناقشات بصورة كاملة؟
- هل تسيطر بعض الأحزاب من حيث عدد الأعضاء؟ أو المناصب القيادية؟

إشراك النساء والأقليات الوطنية:

- هل هناك توازن بين الرجال والنساء في اللجان الانتخابية؟
- ما هي الحصة التي تتولاها النساء من المناصب القيادية (رؤساء نواب رئيس، أمناء)؟
- هل الأقليات الوطنية ممثلة في اللجان الانتخابية؟
- في حال كان تمثيل النساء أو الأقليات الوطنية ما دون المستوى المطلوب في اللجان، فما هي الظروف أو المعوّقات التي تعيق مشاركتهم؟

حياد (استقلالية) اللجان الانتخابية:

- من يوجّه اللجنة أو يشرف عليها؟ لجنة عليا؟ جهاز أو مسؤول حكومي محلي؟
- من يمكنه تغيير أو معارضة قرار اللجنة؟
- من يمكنه أن يطعن في قرار اللجنة وكيف يتمّ اتخاذ القرار بشأن الطعون؟

الشفافية والثقة في العملية:

- هل يمكنك تقييم غياب الثقة في العملية؟
- هل اجتماعات اللجنة مفتوحة أمام الجمهور والإعلام؟ هل يحق للمراقبين المحليين (من الحزبيين وغير الحزبيين) حضور هذه الاجتماعات؟ وماذا عن المراقبين الدوليين؟ وممثلي الأحزاب السياسية؟
- هل تعقد اللجنة اجتماعات منتظمة؟ كيف يتمّ إشعار الأعضاء بمواعيد الاجتماعات؟
- هل تتوّلى اللجنة صنع القرارات؟ بقرار من الرئيس؟ بتصويت الأعضاء؟ أو أنّ اكتمال النصاب مطلوب؟
- هل يتمّ تسجيل محاضر الاجتماعات والقرارات؟ نشرها؟ هل يمكن توفيرها عند الطلب؟
- هل يطلب من اللجنة نشر المعلومات أو مواد تثقيف الناخبين؟ في حال نعم، ما نوع هذه المعلومات أو المواد؟
- ما هي برامج التوعية التي تشارك فيها اللجنة للتشجيع على مشاركة الناخبين؟ هل تستهدف هذه البرامج بالتحديد الأقليات الوطنية والنساء؟
- في المناطق التي تشهد تركّزًا عاليًا للأقليات الوطنية، هل تتوفّر المواد بلغة الأقلية؟
- هل يتمّ إحصاء النتائج بشكل يظهر التفاصيل في كلّ مركز اقتراع؟ من المخوّل الحصول على نسخ؟ هل يتمّ تعميمها ومتى؟ هل يتمّ نشرها في الصحف المحلية وفق هذا النموذج؟

استفسارات عامة:

- اطلب نسخ عن قوائم مراكز الاقتراع مع عناوينها؛
- اطلب معلومات الاتصال باللجان الأدنى مستوى؛
- استفسر عن رفض أي حزب أو مرشح أو التماس ترشيح؛
- استفسر عن منظمات المراقبين المحليين المعتمدة لمراقبة العملية الانتخابية وعما إذا تمّ رفض أيّ طلبات للمراقبة وفي حال نعم ما هي الأسباب؟
- استفسر عن إجراءات الشكاوى والطعون والقضايا المحتملة؟

الملحق د
نقاط الاستفسار المقترحة حول تسجيل الناخبين

إعداد القوائم:

- هل النظام الشامل لتجميع قوائم الناخبين فاعل (كلّ ناخب مؤهل يحتاج إلى تبيان قراره بالتصويت والتسجيل لكلّ انتخابات) أو سلبي (تتضمّن قوائم الناخبين أسماء جميع الناخبين المؤهلين)؟
- ما هي الأجهزة المحلية المسؤولة عن الجوانب المختلفة لإعداد قوائم الناخبين (مثلًا، يمكن أن تحتفظ مكاتب الشرطة المحلية بسجلات الإقامة، فيما قد تكون السلطات البلدية مسؤولة عن تنظيم القائمة)؟
- ما هي التدابير المتوفّرة لإلغاء أيّ بيانات متكررة أو حذف أسماء أشخاص متوفين أو إضافة ناخبين جدد يمكن أن يكونوا قد بلغوا سن الاقتراع منذ الانتخابات الأخيرة، أو نقل بيانات فردية من قائمة إلى أخرى في حال غيّر الشخص المعني مكان سكنه أو تحديث أسماء النساء اللواتي تزوّجن وغيّرن شهرتهنّ؟
- هل يتمّ إعداد القوائم يدويًا أو الاحتفاظ بها على قاعدة بيانات على الحاسوب؟
- هل جرى استكمال القوائم في الوقت المحدد؟

الإشعار والتفتيش العام:

- هل تمّ بذل أيّ جهود لتثقيف الناخبين حول قوائم الناخبين؟ في حال نعم، هل استهدفت أيّ من هذه الجهود النساء أو الأقليات أو الناخبين الشباب؟
- هل تمّ إشعار الناخبين بإتمام تسجيلهم ومكان اقتراعهم؟
- هل تمّ تعميم القوائم على الجمهور لمراجعتها؟
- هل الناخبون قادرون على طلب تصحيحات محتملة بسهولة؟
- هل تمّ تقديم أيّ شكاوى أو طعون رسمية بخصوص قوائم الناخبين؟ في حال نعم، هل يمكن تقييم ما إذا تمّت معالجتها بشكل فعّال ومحايد؟

اعتبارات أخرى:

- هل تبدو القوائم دقيقة وكاملة؟
- قارن الأعداد الحالية للناخبين المسجلين مع العدد المسجّل في الانتخابات السابقة. وفي حال ظهور تباين لافت في الأرقام، اطلب معلومات بشأن الظروف التي قد تكون أدّت إلى هكذا تغيير.
- هل برزت أيّ مشاكل محددة مثل عدم تسجيل الأقليات؟

الملحق ه
نقاط الاستفسار المقترحة للأحزاب السياسية والمرشحين

تنظيم الحزب وهيكله:

- هل الحزب حزب يتبع التيار العام أو إنّه قائم على أساس إقليمي أو إثني؟ ما هو العدد المقدّر لأعضاء الحزب؟ ما مصدر الدعم الحالي للحزب؟
- من هي الجهة التي يتحالف معها الحزب سياسيًا؟ هل الحزب جزء من ائتلاف؟
- متى تمّ تسجيل الحزب؟ هل واجه أيّ مشاكل في إجراءات التسجيل؟
- ما هي قوة الحزب (على أساس النتائج السابقة، المقاعد الحالية في البرلمان والمجالس المحلية، المناصب الحالية في الحكومة المركزية والمحلية)؟
- هل يتولّى الحزب نشر صحيفته الخاصة؟ هل يملك إذاعة أو محطة تلفزيونية؟ هل يحظى بدعم وسيلة إعلامية معيّنة؟
- هل يعتزم الحزب إرسال مراقبين حزبيين إلى الميدان في يوم الانتخابات؟ ما هو عدد المراقبين الذين سيتمكّن الحزب من توظيفهم؟ هل سيوفّر لهم التدريب؟
- كيف يتمّ تمويل الحزب؟

المشاكل المحتملة خلال فترة ما قبل الانتخابات:

- هل واجه الحزب أيّ شكل من أشكال العنف أو التدخّل في أنشطته أو جهود حملته الانتخابية؟
- هل تمّ اعتقال أو احتجاز أيّ ناشطين أو أعضاء في الحزب؟
- هل واجه الحزب أيّ مشاكل في عقد اجتماعات عامة؟ في الحصول على موافقة السلطات المحلية؟ هل تمّ رفض أيّ طلب لعقد اجتماع أو تنظيم تجمّع؟ في حال نعم، ما هي المبررات؟
- هل حاولت السلطات الحكومية أو المحلية التدخّل في العملية الانتخابية؟
- هل تمّ رفض أيّ من مرشحي الحزب أو حذفهم من قائمة المرشحين؟ في حال نعم، لماذا؟
- في حال طلب التماس لتسجيل المرشحين، فهل تمّت إعاقة الحزب في جمع التواقيع أو المصادقة على الالتماس؟
- هل يثق الحزب في اللجان الوطنية والإقليمية والمحلية والعملية الانتخابية بكاملها بما في ذلك خلال المراحل السابقة؟

التوقعات والهواجس المحتملة ليوم الانتخابات:

- هل يبدي الحزب أيّ هواجس حيال مشاكل أو مخالفات محتملة في يوم الانتخابات؟
- هل يرى الحزب أيّ حاجة خاصة إلى وجود مراقبين دوليين في مناطق معيّنة أو مراكز اقتراع محددة؟ أين؟ لماذا؟
- ما الذي يتوقعه الحزب بالنسبة إلى مشاركة الناخبين في المنطقة؟

اختيار المرشحين:

- كيف يختار الحزب مرشحيه؟ في حال اعتماد النظام الانتخابي النسبي، كيف يقرّر الحزب تسلسل المرشحين على اللائحة؟ هل لدى الحزب إجراءات ديمقراطية لاتخاذ قرارات مماثلة؟
- ما هي نسبة مرشحي الحزب من النساء أو الأعضاء في أقليات وطنية؟
- هل يطلب من الأعضاء دفع رسم أو مساهمة للحزب للترشح على لائحته؟

إشراك النساء والأقليات الوطنية:

- ما هو عدد النساء اللواتي يتولين مناصب قيادية في الحزب؟ ما هي هذه المناصب؟ هل النساء ممثلات على لائحة مرشحي الحزب؟
- هل يمثّل الحزب مصالح أقلية وطنية معيّنة؟ في حال لا، هل يضمن الحزب تمثيل الأقليات الوطنية على لائحة مرشحيه؟
- هل يتولّى الحزب معالجة قضايا تهمّ النساء على نحو خاص؟ الأقليات الوطنية؟
- هل ثمة "جناح نسائي" للحزب وفي حال نعم ما مدى أهميته؟

استراتيجيات الحملة الانتخابية:

- ما هي أساليب الحملات التي يستعملها الحزب للوصول إلى الناخبين؟
  - ✓ وسائل الإعلام؟
  - ✓ تجمعات وفعاليات سياسية؟
  - ✓ زيارات ميدانية فردية للناخبين؟
  - ✓ ملصقات/منشورات؟
  - ✓ أساليب أخرى؟
- هل هي القضايا التي يعتبرها الحزب رئيسية في الانتخابات؟ ما هي المواضيع التي يتمّ الترويج لها في رسائل حملة الحزب الانتخابية؟
- هل الحزب راض عن نفاذه إلى وسائل الإعلام؟
  - ✓ حجم الوقت المجاني المخصص للحزب؟
  - ✓ حجم الوقت المخصص للحزب من خلال الدعاية المدفوعة؟
  - ✓ في وسائل الإعلام العامة؟ في وسائل الإعلام الخاصة؟
  - ✓ هل الحزب راض عن توازن التغطية الإعلامية؟
- ما هي بحسب الحزب مواطن القوة والضعف في حملته الانتخابية؟

الملحق و
نقاط الاستفسار المقترحة للمنظمات غير الحكومية والمراقبين المحليين

الأولويات والأهداف:

- ما هو محور الاهتمام الرئيسي للمنظمة؟
- ما الذي تأمل المنظمة في تحقيقه؟ كيف؟ هل من معوّقات أمام تحقيق أهدافها؟ في حال نعم، ما هي المعوّقات الرئيسية؟
- ما هو الدور الذي ترى أنّه بإمكانها أداؤه في الانتخابات أو ما هي علاقتها بها؟ هل كانت تتابع العملية الانتخابية وفي حال نعم هل خلصت إلى أيّ استنتاجات؟ هل أصدرت تقارير عامة؟
- ما هي النشاطات الرئيسية للمنظمة؟

التنظيم والهيكل:

- هل المنظمة عالمية أو إقليمية؟
- ما هو العدد المقدّر لأعضاء المنظمة؟ هل تمثّل أقلية وطنية؟ هل تمثّل النساء والقضايا النسائية؟
- هل تتبع المنظمة لأيّ حزب سياسي؟ هيئة حكومية؟ منظمة عمل؟ منظمة دينية؟
- هل لدى المنظمة موظفون يتقاضون رواتب؟ هل تعتمد على متطوّعين؟
- كيف يتمّ تمويل المنظمة؟ هل تحصل على مساهمات حكومية؟ مساهمات دولية؟ مساهمات من مصادر خاصة؟

العلاقات مع السلطات:

- كيف تقيّم المنظمة بشكل عام السلطات الحكومية المحلية من حيث تعاونها؟ الفعالية؟ الاستجابة؟
- هل المنظمة مسجّلة؟ في حال نعم، هل واجهت مشاكل في محاولة التسجيل؟
- هل تعرّضت لأيّ تدخل أو مضايقة من السلطات؟
- في حال كانت المنظمة تعتزم توزيع مراقبين للانتخابات، فهل واجهت مشاكل في توظيفهم أو تسجيلهم؟

التوقعات والهواجس المحتملة ليوم الانتخابات:

- هل لدى المنظمة هواجس حيال مشاكل أو مخالفات محتملة في يوم الانتخابات؟
- هل ترى المنظمة أنّ هناك منطقة معيّنة أو مركز اقتراع محدد يجب أن يحظيا باهتمام خاص من جانب المراقبين الدوليين؟ في حال نعم، أين؟ لماذا؟

- هل ستقوم المنظمة بالمراقبة في يوم الانتخابات؟
  - ✓ في حال نعم، في أيّ مناطق؟
  - ✓ ما هو عدد المراقبين الذين سوف توزّعهم؟
  - ✓ ما هي المنهجية التي سوف تستخدمها؟
  - ✓ هل سيجري تدريب المراقبين قبل حلول يوم الانتخابات؟
  - ✓ هل ستعدّ المنظمة تقريرًا باستنتاجاتها؟ متى سيتمّ إصدار التقرير؟
  - ✓ ما نوع التعاون الذي تتوقّعه من مسؤولي مراكز الاقتراع؟
  - ✓ هل تتوقّع أيّ معوّقات أو قيود عند قيامها بالمراقبة؟
- على الرغم من أنّه يتعيّن على مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الاعتماد فقط على استنتاجات مراقبيه في بيان الاستنتاجات والخلاصات الأولية وفي تقريره النهائي، فهل سترغب المنظمة في تبادل المعلومات حول انطباعاتها بما في ذلك الحوداث المحتملة أو المشاكل التي واجهتها والتي قد تتطلّب متابعة من جانب المراقبين الدوليين أو التعاون معهم؟
- هل يمكن التواصل مع المنظمة في يوم الانتخابات؟ أرقام الاتصال؟

الملحق ز
نقاط الاستفسار المقترحة لوسائل الإعلام

- **تذكّر دائمًا أنّه لا يحق لك إعطاء مقابلات حول أيّ من جوانب الانتخابات المهمة واستنتاجات مراقبة الانتخابات. راجع الملحق التالي للاطلاع على المبادئ التوجيهية حول التعامل مع الإعلام.**
- **عند التحدّث مع الصحفيين، تذكّر ضرورة صياغة إجاباتك بشكل محايد والامتناع عن إبداء أيّ آراء حول قضايا انتخابية.**

المعلومات الخاصة بالإعلام:

- ما هو العدد المقدّر لجمهور/قراء الوسيلة الإعلامية؟
- ما هي نسبة البث (الإعلام الإلكتروني) أو توزيع المنشورات (الإعلام المكتوب)؟
- هل الوسيلة الإعلامية عامة أو خاصة؟ في حال كانت خاصة، من هي الجهة التي تملكها؟
- هل للوسيلة الإعلامية أي انتماء سياسي؟ هل تدعم أيّ مرشح أو حزب؟
- ما هو عدد الصحفيين المتفرغين والمتعاقدين الذين يعملون لحساب الوسيلة الإعلامية؟ ما هو عدد النساء من بينهم؟

تغطية الانتخابات:

- ما نوع التغطية الانتخابية التي تقوم بها الوسيلة الإعلامية؟ ما هو عدد المناظرات والبرامج الانتخابية التي تبثها؟
- هل تخصص الوسيلة الإعلامية وقتًا أو مساحة مجانيين للمرشحين؟
- هل تبث أوتنشر دعايات سياسية؟
  - ✓ في حال نعم، هل تنطبق الشروط نفسها على جميع الأحزاب والمرشحين؟
  - ✓ ما هو ثمن الدعاية وكيف يمكن مقارنة ذلك مع مبلغ متساو للدعاية التجارية؟
  - ✓ هل قام المرشحون والأحزاب فعليًا بشراء وقت على الهواء أو مساحة في منشورات الوسيلة؟
  - ✓ هل تمّ رفض إعطاء مساحة على الهواء أو في المنشورات لأيّ مرشح؟
- هل قامت الوسيلة الإعلامية ببث أو نشر أيّ معلومات لتثقيف الناخبين؟
- هل تمّ تقديم أيّ شكاوى رسمية ضد الوسيلة الإعلامية نتيجة تغطيتها للانتخابات؟ في حال نعم، من من هي الجهة المدعية؟ ما كانت النتيجة؟

الآراء:

- ما هي القضايا الرئيسية في هذه الحملة؟
- هل وفّرت الحملة ظروفًا متساوية لجميع المرشحين؟
- هل ثمة اختلافات هامة بين هذه الانتخابات والانتخابات السابقة؟

- ما هو رأي الوسيلة الإعلامية بمستوى تطوّر الإعلام في البلد؟ هل وسائل الإعلام مستقلة ومحترفة وحرّة في التعبير عن آرائها؟
- هل تواجه الوسيلة الإعلامية أيّ مشاكل في تغطية الانتخابات (مثلًا، عنف، ترهيب، ضغوط، رقابة، رقابة ذاتية، مضايقات، تدقيق في الضرائب، إجراءات قضائية، مشاكل غير اعتيادية في توزيع المنشورات الإخبارية أو الحصول عليها، أو أنواع أخرى من التدخّل)؟
- هل تعتبر أجهزة تنظيم الإعلام محايدة؟ هل قامت هذه الأجهزة بفرض أيّ عقوبات على وسيلة إعلامية بسبب تغطيتها للانتخابات؟
- ما هو تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام؟ هل تتمتّع بمصداقية وتعتبر مصادر موثوقة للمعلومات؟

الملحق ح
المبادئ التوجيهية للتعامل مع الإعلام

قد يدفع الاهتمام الشديد بوجود بعثة مراقبة الانتخابات الصحفيين إلى طلب بيان أو مقابلة من المراقبين لأمد طويل حول البعثة واستنتاجاتها. ويؤمن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بقيمة الشفافية في عمله ويرغب في تعزيز العلاقات الطيبة مع الإعلام. إلا أنّه من المهم أنّ تتحدّث كلّ بعثة انتخابية بصوت واحد وترسل رسالة متسقة في جميع بياناتها العامة حول العملية الانتخابية. لذلك، لا بد من أن يتبّع جميع المراقبين بعض المبادئ التوجيهية عند التعامل مع الإعلام.

وبشكل أساسي، يمكن للمراقبين أن يتحدثوا مع وسائل الإعلام عن عملهم لكن من دون إبداء آرائهم أو التحدّث عن استنتاجاتهم. وتوصي مدوّنة السلوك ذات الصلة المراقبين بعدم إدلاء أيّ تعليقات شخصية حول مضمون ملاحظاتهم أمام وسائل الإعلام. ويجب أخذ ذلك على محمل الجدّ، حيث تظهر التجارب السابقة أنّه يمكن إخراج التعليقات أمام الإعلام من سياقها أو تحريفها أو تصوريها وكأنّها وجهة النظر الرسمية لبعثة مراقبة الانتخابات حول الانتخابات حتى ولو كان واضحًا أنّها مجرّد آراء شخصية. لذلك، يتعيّن على المراقبين لأمد طويل الامتناع عن الإدلاء بأيّ تعليق أو استنتاج حول مضمون ملاحظاتهم. فعلى سبيل المثال، يجب عليهم عدم إبداء أيّ رأي حول البيئة السياسية أو التكهّن بنتائج الانتخابات أو إعطاء تقييم للمستوى العام للمنافسة أو تكافؤ الظروف أو نزاهة الانتخابات. كما لا بد لهم من الامتناع عن مقارنة الانتخابات علنًا مع أيّ انتخابات سابقة قاموا بمراقبتها في البلد نفسه أو في الخارج.

والمراقبون لأمد طويل غير مجبرين على إعطاء مقابلات أو الإجابة على الأسئلة التي تطرحها وسائل الإعلام في حال لم يرغبوا في ذلك. لكن من المهم تفادي بيانات على غرار "لست مخوَّلا بالتحدث أمام الصحفيين". في الواقع للمراقبين لأمد طويل الحرية في التحدّث إلى الإعلام أو الإجابة على أسئلة حول الغاية من المراقبة وتنظيمها وأسلوبها. فيمكنهم مثلًا أن يتناولوا بحرية النقاط التالية أمام الإعلام:

- من هم ومن أيّ دولة جاؤوا؛
- أنّهم جزء من فريق من المراقبين حضروا للمراقبة بدعوة من الحكومة؛
- أنّ حضورهم يعكس أهمية الانتخابات ومستوى الاهتمام الدولي بها؛
- أنّ جميع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون ملتزمة بدعوة المراقبين إقرارًا منها بأنّ المراقبة قادرة على تحسين الشفافية وثقة الرأي العام بالعملية الانتخابية وأنّ مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان يتابع القضايا الانتخابية في جميع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون؛
- العدد الإجمالي لمراقبي مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان المتواجدين في البلد؛
- أنّهم يجتمعون مع مجموعة واسعة من المرشحين والأحزاب والمسؤولين ومسؤولي الانتخابات والمجتمع المدني وجهات أخرى؛
- أنّهم يعاينون جميع جوانب الانتخابات بما فيها الإطار القانوني وإدارة الانتخابات والشكاوى والطعون والحملة السياسية وأداء الإعلام، إلخ.؛
- عدد المراقبين لأمد قصير المطلوبين ليوم الانتخابات؛

- المنهجية العامة للمراقبة في يوم الانتخابات؛
- أنّه سيتمّ عقد مؤتمر صحفي في العاصمة في اليوم الذي يلي الانتخابات للإعلان عن الاستنتاجات والخلاصات الأولية لبعثة مراقبة الانتخابات وأنّ جميع ممثلي وسائل الإعلام مدعوون للحضور.

وفي حال أصرّ أحد ممثلي وسائل الإعلام على طلب معلومات أو تعليقات خارج أنواع النقاط الواردة أعلاه، فيجب تحويله إلى الفريق الأساسي. **يحق فقط لرئيس البعثة بالإدلاء بتعليقات هامة أمام الإعلام نيابة عن بعثة مراقبة الانتخابات لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.**

وفي حال تحدّث أحد المراقبين لأمد طويل أمام الإعلام، فعليه أن يسجّل من الذي أجرى المقابلة معه وما هي الوسيلة أو الوسائل الإعلامية التي يمثلها. وبعدها يتعيّن عليه إعلام المركز الرئيسي للبعثة بذلك. كما يجب أن يحاول الحصول على نسخة عن المقال المنشور أو شريطًا عن المقابلة التي جرى بثها للتأكّد من نقل ملاحظاته بدقة.

الملحق ط
نموذج التقرير الأسبوعي المقترح للمراقبين لأمد قصير

بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى: _____

(البلد، نوع الانتخابات وتاريخها)

نموذج تقرير المراقبة الأسبوعي للمراقبين لأمد طويل

الفريق رقم	
الموقع ومنطقة المسؤولية	
الفترة التي تمّت تغطيتها	

1. ملخص تنفيذي (على شكل نقاط، تسليط الضوء على الأحداث أو القضايا الأكثر أهمية لهذا الأسبوع).

2. اللجان الانتخابية المحلية والإدارة المحلية ووضعها في التحضير للانتخابات

3. الأحزاب السياسية والائتلافات والمرشحون

4. أنشطة الحملات الانتخابية والإعلام

5. المنظمات غير الحكومية والمراقبون المحليون والمحاورون الآخرون

6. مشاركة النساء/الأقليات الوطنية

7. الشكاوى والطعون

8. تحديد أوجه القصور والمخالفات و/أو انتهاكات التشريعات أو الأنظمة الانتخابية، والتزامات منظمة الأمن والتعاون والمعايير الدولية الأخرى للانتخابات الديمقراطية

9. الشؤون اللوجستية/التحضيرات للمراقبين لأمد قصير/قضايا الأمن أو السلامة

10. قائمة جهات الاتصال:

النوع منظمة غير حكومية، حزب، مسؤول، وسيلة إعلامية، غيرها	الاسم	المنظمة	رقم الهاتف	العنوان

11. أيّ عمل آخر أو طلب مساعدة من المركز الرئيسي

الملحق ي
نموذج التقرير العاجل المقترح للمراقبين لأمد طويل

بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات
الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى:_____

(البلد، نوع الانتخابات وتاريخها)

التقرير العاجل

الفريق رقم	
الموقع ومنطقة المسؤولية	
تاريخ التقرير	
الموضوع	

وصف مقتضب للتطوّر أو الحدث ، مصدر معلوماتك، وما إذا كنت تعتزم اتخاذ أيّ إجراء للمتابعة.

الملحق ك
نموذج تقرير ملفات القضايا المقترح للمراقبين لأمد طويل

بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات
الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى:_____

(البلد، نوع الانتخابات وتاريخها)

ملف القضية

نموذج لمتابعة الشكاوى والانتهاكات والمخالفات

الفريق رقم	
الموقع ومنطقة المسؤولية	
تاريخ التقرير	

تاريخ النشاط المزعوم:_____

النشاط/الفئة (راجع البد/البنود المناسبة):

____ عنف
____ احتجاز/توقيف
____ مضايقة ناشطين
____ قوائم الناخبين
____ نشر مواد الحملات الانتخابية
____ سواء استعمال الموارد العامة
____ مسؤولون حكوميون ينظمون حملات انتخابية
____ سوء سلوك اللجنة الانتخابية
____ الإعلام (التغطية، النفاذ، المضايقات)
____ التحضيرات للاقتراع
____ التجمعات
____ غيرها

التفاصيل (في حال كانت معروفة، تضمين الدائرة الانتخابية والمنطقة والنص القانوني الذي جرى انتهاكه بحسب الادعاء):

_____
_____
_____
_____

في حال تمّ تقديم شكوى رسمية أمام السلطات

في أيّ هيئة تمّ تقديم الشكوى؟

___ اللجنة الانتخابية
___ المحكمة
___ المدّعي العام

متى جرى تقديم الشكوى؟

المدّعي:

لقب/انتماء المدعي:

المدعى عليه/المتهم:

لقب/انتماء المدعى عليه/المتهم:

وضع/مخرجات الشكوى:

حاجة إلى المتابعة؟

في حال عدم تقديم شكوى رسمية

هل ترد الشكوى من مصدر موثوق؟ قم بتقديم الاسم ومعلومات الاتصال ما عدا في حال طلب المصدر توخّي السرية.

ما هي الإثباتات التي تدعم الشكوى؟

هل تمكّنت من التحقق منها بشكل مستقل؟

ملاحظات إضافية:

الملحق ل
نموذج التقرير النهائي المقترح للمراقبين لأمد طويل

بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات
الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى:_____

(البلد، نوع الانتخابات وتاريخها)

التقرير النهائي للمراقبين لأمد طويل

الفريق رقم/الأسماء	
الموقع ومنطقة المسؤولية	
التاريخ	

1. الرؤية الإجمالية للانتخابات في منطقة مسؤوليتك

الإضاءة بشكل سريع على الاستنتاجات الرئيسية حول الانتخابات في منطقة مسؤوليتك. هل كانت بالإجمال مطابقة لالتزامات منظمة الأمن والتعاون والمعايير الدولية الأخرى للانتخابات الديمقراطية أو برزت أوجه قصور و/أو مخالفات؟ في حال لا، ما كانت المشاكل الرئيسية؟ هل لديك أيّ ملاحظات إضافية لتضمينها في بيان الاستنتاجات والخلاصات الأولية لبعثة مراقبة الانتخابات؟ في حال نعم، الرجاء إعطاء تفاصيل.

_____
_____
_____
_____
_____

2. المتابعة

هل من مسائل عالقة مرتبطة بهذه الانتخابات، وقبل انتهاء العملية هل يجب متابعة هذه المسائل قبل مغادرة بعثة مراقبة الانتخابات؟

_____
_____
_____
_____
_____

3. التوصيات للتقرير النهائي لبعثة مراقبة الانتخابات

ألديك أيّ اقتراحات بشأن توصيات محددة للسلطات يجب تضمينها في التقرير النهائي لبعثة مراقبة الانتخابات؟

4. ملاحظات وتوصيات بشأن عمل بعثة مراقبة الانتخابات

الرجاء إبداء آرائك في أعمال بعثة مراقبة الانتخابات، هل هناك مشاكل يجب أن نعرف بها وهل من اقتراحات حول كيفية تحسين بعثات مراقبة الانتخابات المستقبلية؟

5. أيّ ملاحظات أخرى

الملحق م
نموذج قسيمة الدفع

منظمة الأمن والتعاون **صندوق السلف** **قسيمة الدفع**	**القسيمة رقم:** **التاريخ:** **المكتب/البعثة:** **شيك/عملة نقدية/تحويل**

دفع لـ (الاسم، رقم بطاقة الهوية، رقم الهاتف، العنوان):
المبلغ:
الغاية:

تمّت الموافقة على الدفعة	**دفع من جانب**	**تمّ تلقي الدفعة**
.....	.....	.....
الاسم واللقب	المسؤول عن الصندوق	الجهة التي دفع لها

الحساب الذي سحب منه المبلغ			
الرمز أو الاسم	**المبلغ**	**دولار أميركي/ يورو**	
1. بالنسبة إلى جميع النفقات، يتعيّن على المراقبين لأمد طويل الحصول على الوثائق المساندة أيّ الفاتورة الأصلية أو إيصال الدفع. **2.** في بعض الحالات، إن لم يصدر مقدّم الخدمة فاتورة، فلا بد من استبدالها بقسيمة دفع. **3.** يجب ملء قسيمة الدفع بالكامل لتتضمّن تفاصيل الشخص الذي يدفع له والمبلغ ووصف الخدمة أو السلعة والتاريخ بالإضافة إلى توقيعي الجهة التي تدفع والجهة التي يدفع لها.			جرت معاينته والتأكّد من صحته من جانب: ..... رئيس المحاسبين

الملحق ن
الالتزامات المحددة الخاصة بالانتخابات والواردة في وثيقة كوبنهاغن لمنظمة الأمن والتعاون لعام 1990.

في ما يلي فقرات وثيقة كوبنهاغن لمنظمة الأمن والتعاون لعام 1990 المتعلقة مباشرة بالانتخابات.[18] تتوفّر الالتزامات الإضافية لمنظمة الأمن والتعاون الخاصة بالانتخابات في دليل مراقبة الانتخابات (النسخة الخامسة، 2005).

(6) تعلن الدول المشاركة أنّ إرادة الشعب التي يعبّر عنها بحرية وعدالة من خلال انتخابات دورية وحقيقية هي أساس سلطة وشرعية جميع الحكومات. وبناء عليه، سوف تحترم الدول المشاركة حق مواطنيها في المشاركة في حكم بلدهم إما مباشرة أو من خلال ممثلين يختارونهم بحرية من خلال انتخابات عادلة. وتقرّ بمسؤوليتها في الدفاع عن واجباتها الدولية لحقوق الإنسان والتزاماتها الدولية وحمايتها وفقًا لقوانينها والنظام الديمقراطي الذي يتمّ إرساؤه بحرية من خلال إرادة الشعب في وجه أنشطة أشخاص أو مجموعات أو منظمات تشارك في أو ترفض التنازل عن الإرهاب أو العنف بهدف الإطاحة بهذا النظام أو نظام دولة أخرى مشاركة.

(7) ولضمان أنّ إرادة الشعب تشكّل أساس لسلطة الحكومة، سوف تنظّم الدول المشاركة

(7.1) انتخابات حرّة خلال فترات زمنية فاصلة معقولة بموجب القانون؛

(7.2) وتسمح بالتنافس على جميع المقاعد في مجلس واحد على الأقل من المجالس التشريعية عبر التصويت الشعبي؛

(7.3) وتضمن حق الاقتراع الشامل والمتكافئ للمواطنين البالغين؛

(7.4) وتتأكّد من أنّ الاقتراع يجري من خلال التصويت السري أو إجراءات التوصيت الحر الموازية وأنّ الأصوات تحستب وتحصى بنزاهة ويتمّ تعميم النتائج الرسمية؛

(7.5) وتحترم حقوق المواطنين في الترشح لمناصب سياسية أو عامة فرديًا أو كممثلين لأحزاب أو منظمات سياسية من دون تمييز؛

(7.6) وتحترم حق الأفراد والمجموعات في تأسيس أحزابهم السياسية أو منظمات سياسية أخرى بحرية تامة وتمنح هذه المنظمات الضمانات القانونية الضرورية التي تسمح لها بالتنافس في ما بينها على قاعدة المعاملة المتساوية أما القانون ومن جانب السلطات؛

(7.7) وتضمن أنّ القانون والسياسة العامة يتيحان إطلاق الحملات السياسية في مناخ عادل وحرّ خال من أيّ تدابير إدارية أو أيّ شكل من أشكال العنف التي تمنع المرشحين من إبداء آرائهم

18 يمكن الاطلاع على النص الكامل لوثيقة كوبنهاغن على العنوان التالي.www.osce.org/docs

وعرض مؤهلاتهم بحرية أو يمنع الناخبين من التعلّم منهم أو التناقش معهم أو التصويت بحرية خشية المعاقبة؛

(7.8) وتضمن عدم وجود أيّ معوّقات قانونية او إدارية أمام النفاذ إلى الإعلام على قاعدة غير تمييزية لجميع المجموعات السياسية والأفراد الراغبين في المشاركة في العملية الانتخابية.

(7.9) وتضمن تولّي المرشحين الذين يحصلون على العدد الضروري من الأصوات المطلوبة بموجب القانون مناصبهم وحقّهم في البقاء فيها حتى انتهاء ولايتهم أو انتهاء مهامهم بشكل يرعاه القانون ووفق الإجراءات البرلمانية والدستورية الديمقراطية.

(8) وتعتبر الدول المشاركة أنّ وجود المراقبين سواء كانوا أجانب أو محليين، يمكن أن يحسّن العملية الانتخابية للدول التي تجري فيها الانتخابات. وهي بالتالي تدعو المراقبين من أيّ من الدول المشاركة الأخرى في منظمة الأمن والتعاون وأيّ مؤسسات ومنظمات خاصة ذات صلة ترغب في المشاركة في أعمال في المراقبة إلى مراقبة إجراءاتها الانتخابية والوطنية ضمن الحدود التي يسمح بها القانون. كما سوف تسعى إلى تسهيل النفاذ إلى الإجراءات الانتخابية التي تجري ما دون المستوى الوطني. وسوف يتعهّد هؤلاء المراقبون بعدم التدخّل في الإجراءات الانتخابية.

نبذة عن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون

يمثّل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان المؤسسة الرئيسية في منظمة الأمن والتعاون لمساعدة الدولة المشاركة "على ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والالتزام بسيادة القانون، وتعزيز مبادئ الديمقراطية و(-) بناء المؤسسات الديمقراطية وتوطيدها وحمايتها فضلاً عن تعزيز التسامح على مستوى المجتمع" (وثيقة هلسنكي 1992).

تمّ إنشاء مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومقرّه وارسو، بولندا كمكتب للانتخابات الحرة في قمة باريس لعام 1990 وبدأ العمل في شهر مايو من العام 1991. وبعد عام واحد، تمّ تغيير اسم المكتب ليعكس توسيع اختصاصه ليشمل حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية. يستخدم المكتب اليوم أكثر من 100 موظّف.

ويعتبر مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الوكالة الرائدة في أوروبا في مجال **مراقبة الانتخابات**. وهو يتولّى تنسيق وتنظيم توزيع عدّة بعثات مراقبة مع آلاف المراقبين كلّ سنة لتقييم ما إذا كانت الانتخابات في منطقة منظمة الأمن والتعاون مطابقة للتشريعات الوطنية والمعايير الدولية. وتوفّر منهجية المكتب الفريدة رؤية معمّقة لجميع عناصر العملية الانتخابية. ومن خلال مشاريع المساعدة، يساعد مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الدول المشاركة على تحسين إطارها الانتخابي.

وتتضمّن أنشطة المكتب **في مجال نشر الديمقراطية** المجالات التالية: سيادة القانون والمجتمع المدني والحوكمة الديمقراطية وحرية التحرّك والمساواة بين الجنسين والدعم التشريعي. يتولّى مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان تنفيذ أكثر من 100 برنامج مساعدة هادف كلّ سنة سعياً لتسهيل امتثال الدولة لالتزامات منظمة الأمن والتعاون وتعزيزها وتطوير الهياكل الديمقراطية.

ويعمل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان على حماية **حقوق الإنسان** من خلال مشاريع المساعدة الفنية والتدريب على مسائل تخص البعد الإنساني. كما يجري بحوث ويعدّ تقارير حول مختلف مواضيع حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، ينظّم المكتب عدّة اجتماعات كلّ سنة لمراجعة تنفيذ الدول المشاركة لالتزامات منظمة الأمن والتعاون الخاصة بالبعد الإنساني. وفي إطار أنشطة مكافحة الإرهاب، يعمل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان على التوعية على مسائل البعد الإنساني وتنفيذ مشاريع تعالج بشكل أساسي العوامل التي تولّد الإرهاب. كما أنّ مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان هو في صدارة الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإتجار بالبشر وضمان استجابة متناسقة تضع حقوق الضحايا في مقدّمة الأولويات.

ويوفّر برنامج مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان تحت عنوان برنامج **التسامح ومكافحة التمييز** الدعم للدول المشاركة في تنفيذ التزاماتها وتعزيز جهودها الرامية إلى الاستجابة لجرائم الكراهية

والمظاهر العنيفة للتعصب ومكافحتها. ويهدف البرنامج أيضًا إلى تعزيز قدرة المجتمع المدني على الاستجابة للجرائم والحوادث الناجمة عن الكراهية.

ويوفّر مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان المشورة للدول المشاركة حول سياساتها المتعلّقة بمجموعات **الروما والسنتي.** كما يشجّع على بناء القدرات والتشبيك بين مجموعات الروما والسنتي وعلى مشاركة ممثلي هذه المجموعات في أجهزة صنع القرار. يضطلع المكتب أيضاً بدور هام في تبادل المعلومات بشأن مشاكل الروما والسنتي بين الفاعلين الوطنيين والدوليين.

تجري جميع أنشطة مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال التنسيق والتعاون الوثيق مع مؤسسات منظمة الأمن والتعاون وعملياتها الميدانية فضلاً عن منظمات دولية أخرى.

يتوفّر المزيد من المعلومات على الموقع الإلكتروني لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (www.osce.org/odihr).